SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

الأنشطة التسويقيّة

Marketing Activities

01

إحصائيات قوقل
GOOGLE ANALYTICS

TOP CHANNELS | القنوات الأولى

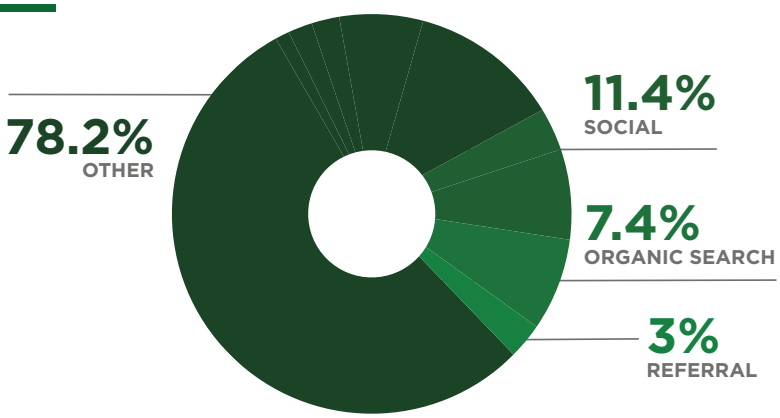

ACQUISITION | مكتسبات

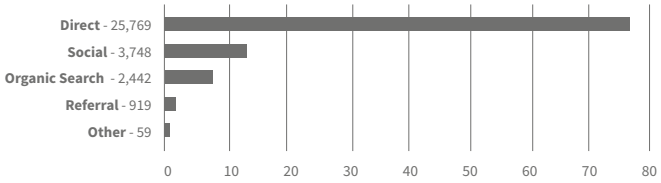

32,937 USERS	31,687 NEW USERS	59,248 SESSIONS

>>>
SLC MARKETING REPORT

01

إحصائيات قوقل
GOOGLE ANALYTICS

REFERRAL TRAFFIC | حركة الإحال

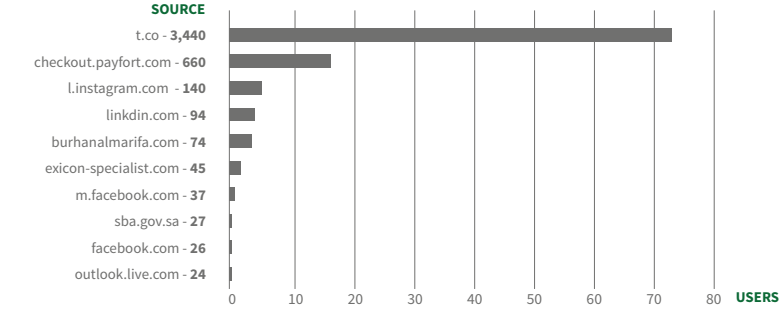

WEBSITE BEHAVIOR OVERVIEW | نظرة عامة للتفاعل على الموقع

104,011 Pageviews	78,718 Unique Pageviews	00:02:47 Avg. Time on Page	57.61% Bounce Rate	47.97% Exit

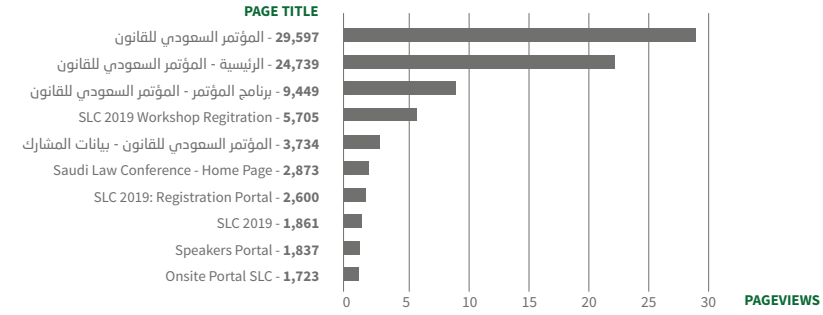

>>>
SLC MARKETING REPORT

01

إحصائيات قوقل
GOOGLE ANALYTICS

WEBSITE VISITORS BY COUNTRY | زوار الموقع حسب الدولة

KSA
%90.38

OTHER COUNTRIES 9.62%
UNITED STATES, UNITED ARAB AMIRATES, UNITED KINGDOM, EGYPT, NETHERLANDS, GERMANY, LEBANON, BAHRAIN, JORDAN

Visitors by Gender | الزوار حسب الجنس

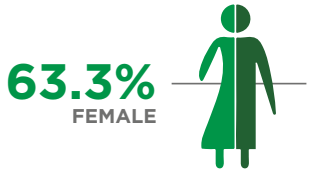

Visitors by Age | الزوار حسب الفئة العمرية

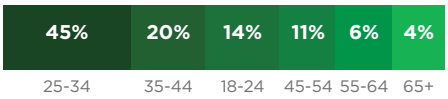

01

إحصائيات قوقل
GOOGLE ANALYTICS

WEBSITE VISITORS OVERVIEW | نظرة عامة على زوار الموقع

31,754 Users	**31,687** New Users	**59,248** Sessions
1.87 Number of sessions per User	**104,911** Pageviews	**1.76** Pages/Session

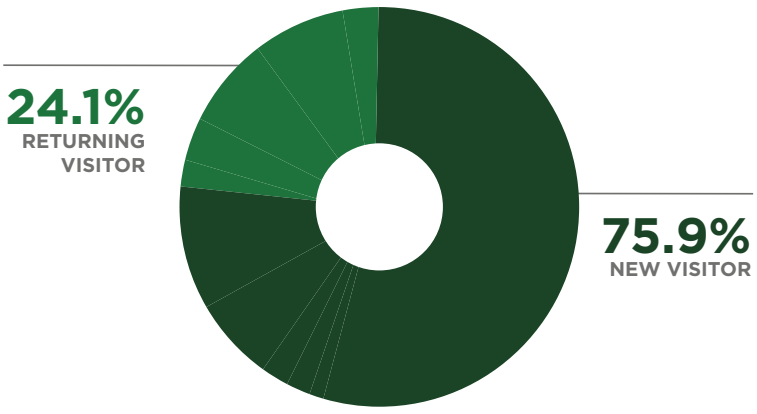

>>>
SLC MARKETING REPORT

01

إحصائيات قوقل
GOOGLE ANALYTICS

زوار الموقع عبر قنوات التواصل الاجتماعي
WEBSITE VISITORS THROUGH SOCIAL MEDIA CHANNELS

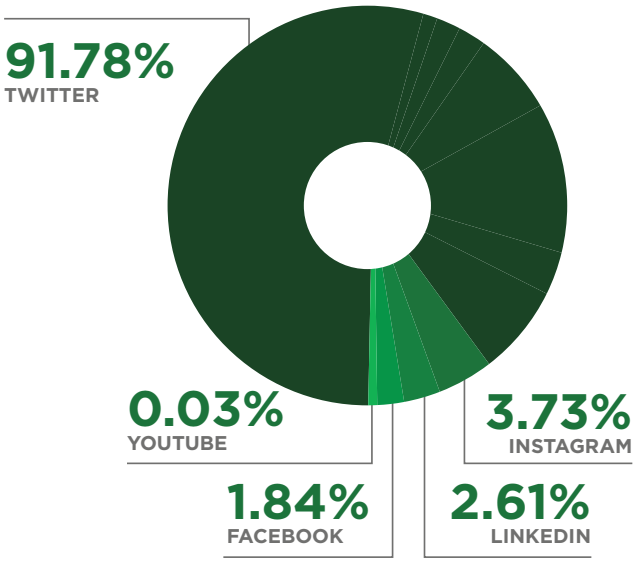

02

النشرات الإلكترونية
E-NEWSLETTERS

02.01
تحليل بيانات القائمة البريدية
MAILING LIST DATA ANALYSIS

تم إرسال جميع نشراتنا الإلكترونية إلى **7,000** شخص
ALL OUR E-NEWSLETTERS HAVE BEEN SENT TO 7,000 LEADS IN %

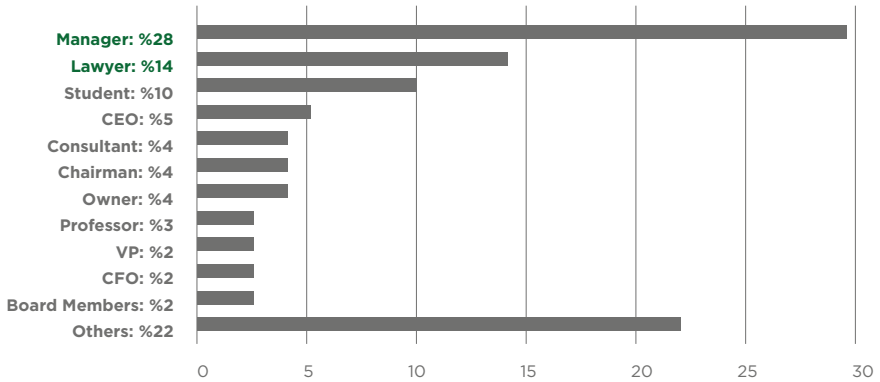

KSA
%90

OTHER COUNTRIES 10%
BAHRAIN, BELGIUM, CANADA, CHINA, EGYPT, FRANCE, GERMANY, INDIA, INDONESIA, IRAQ, IRELAND, ITALY, JORDAN, KUWAIT
NIGERIA, OMAN, PAKISTAN, RUSSIAN FEDERATION, PHILIPPINES

02
النشرات الإلكترونية
E-NEWSLETTERS

02.02
النشرات الإلكترونية المرسلة
NEWSLETTERS SENT

18 NEWSLETTERS

احفظ التاريخ
SAVE THE DATE
SENT: 01.07.2019
8750 Recipients

سجل الآن
REGISTER NOW
VERSION 01 SENT: 05.07.2019
8741 Recipients

دعوى لتقديم أوراق العمل
CALL FOR PAPER
VERSION 01 SENT: 08.07.2019
8741 Recipients

دعوى لتقديم أوراق العمل
CALL FOR PAPER
VERSION 02 SENT: 02.09.2019
8741 Recipients

كن أحد شركائنا
BECOME A PARTNER
SENT: 05.09.2019
8741 Recipients

سجل الآن
REGISTER NOW
VERSION 02 SENT: 09.09.2019
8750 Recipients

>>>
SLC MARKETING REPORT

02
E-NEWSLETTERS

02.02
NEWSLETTERS SENT

تواصل معنا
JOIN OUR SOCIAL MEDIA
SENT: 17.09.2019
8741 Recipients

استفد من الخصم الخاص لأمناء الافلاس
SENT: 09.10.2019
33 Recipients

تعرف على البرنامج
CHECK THE PROGRAM
SENT: 14.10.2019
8783 Recipients

ورش عمل محدودة المقاعد
WORKSHOP LIMITED ACCESS
SENT: 15.10.2019
568 Recipients

إختر ورش العمل
SELECT YOUR WORKSHOP
SENT: 15.10.2019
535 Recipients

تم تعديل ورشة عمل 14 و 17
WORKSHOP 17-14 CHANGED
SENT: 16.10.2019
84 Recipients

رسالة إلكترونية
E-INVITATION LETTER
SENT: 27.10.2019
829 Recipients

تم إستبدال ورشة عمل 9
WORKSHOP 9 REPLACEMENT
SENT: 24.10.2019
45 Recipients

>>>
SLC MARKETING REPORT

02
النشرات الإلكترونية
E-NEWSLETTERS

02.02
النشرات الإلكترونية المرسلة
NEWSLETTERS SENT

إختر ورش العمل لأعضاء الوزارة و لجنة الإفلاس
SELECT WORKSHOP BC & MOJ
SENT: 27.10.2019

894
Recipients

رسالة ترحيب بالحضور
WELCOME ALL DELEGATES
SENT: 30.10.2019

666
Recipients

تنبيه عن مقاعد ورش العمل
WORKSHOP SEATS ALERT
SENT: 03.11.2019

673
Recipients

رسالة شكر للحضور
THANK YOU LETTER
SENT: 21.11.2019

1346
Recipients

>>>
SLC MARKETING REPORT

02
النشرات الإلكترونية
E-NEWSLETTERS

02.02
نماذج للنشرات الإلكترونية
NEWSLETTER SAMPLES

>>>
SLC MARKETING REPORT

02

النشرات الإلكترونية
E-NEWSLETTERS

02.02
نماذج للنشرات الإلكترونية
NEWSLETTER SAMPLES

>>>
SLC MARKETING REPORT

02

النشرات الإلكترونية
E-NEWSLETTERS

02.02
نماذج للنشرات الإلكترونية
NEWSLETTER SAMPLES

>>>
SLC MARKETING REPORT

02

النشرات الإلكترونية
E-NEWSLETTERS

02.02

نماذج للنشرات الإلكترونية
NEWSLETTER SAMPLES

>>>
SLC MARKETING REPORT

02

النشرات الإلكترونية
E-NEWSLETTERS

02.02

نماذج للنشرات الإلكترونية
NEWSLETTER SAMPLES

>>>
SLC MARKETING REPORT

03
وسائل التواصل الاجتماعية
SOCIAL MEDIA

03.01
تويتر
TWITTER

3.9K	347	2.6K
Followers	Tweets	Impressions

المتابعون بحسب الجنس
FOLLOWERS BY GENDER

72% MEN — 28% WOMEN

المتابعون بحسب اللغة
FOLLOWERS BY LANGUAGE

20% ENGLISH — Eng / عربي — 98% ARABIC

FOLLOWERS BY COUNTRY | المتابعون بحسب الدولة

KSA 93%

OTHERS 7%
EGYPT, UNITED STATES, UNITED KINGDOM, TURKEY, KUWAIT, UNITED ARAB EMIRATES, JORDAN, OMAN, LEBANON

>>>
SLC MARKETING REPORT

03
وسائل التواصل الاجتماعية
SOCIAL MEDIA

03.02
الفيسبوك
FACEBOOK

5.2K	235	805
Followers	Posts	Engagements

المتابعون بحسب الجنس
FOLLOWERS BY GENDER

86% MEN — 14% WOMEN

المتابعون بحسب الفئة العمرية
FOLLOWERS BY AGE

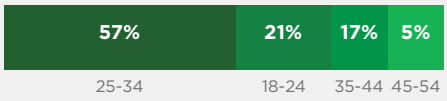

FOLLOWERS BY COUNTRY| المتابعون بحسب الدولة

KSA 69%

BANGLADESH 9%

PAKISTAN 6%

INDIA 4% | EGYPT 2% | PHILIPPINES 2%

OTHERS 8%
YEMEN, NEPAL, ALGERIA, UNITED ARAB EMIRATES, SOMALIA, QATAR, SUDAN, IRAQ, NIGERIA, AFGHANISTAN, MALAYSIA, ETHIOPIA, KUWAIT, JORDAN, OMAN, GHANA, SRI LANKA, LEBANON, TUNISIA, TURKEY, PALESTINE, BRAZIL, MOROCCO, UNITED KINGDOM, SYRIA, CHAD, MYANMAR, MAURITANIA, CAMEROON, PORTUGAL, TANZANIA, SIERRA LEONE, SENEGAL, UNITED STATES OF AMERICA, MALI, REPUBLIC OF THE CONGO, VANUATU, BAHRAIN

>>>
SLC MARKETING REPORT

03
وسائل التواصل الاجتماعية
SOCIAL MEDIA
in
03.03
لنكد-إن
LINKEDIN

1.8K	105	773	2.3K
Followers	Posts	Engagements	Clicks

المتابعون بحسب الصناعة
FOLLOWERS BY INDUSTRY

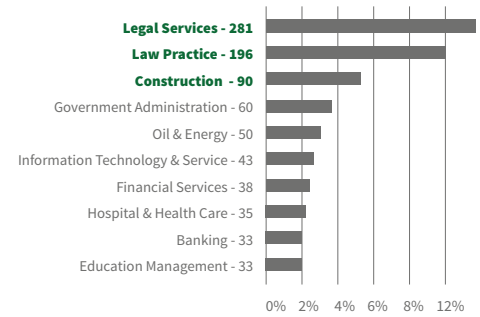

المتابعون بحسب المسمى الوظيفي
FOLLOWERS BY JOB FUNCTION

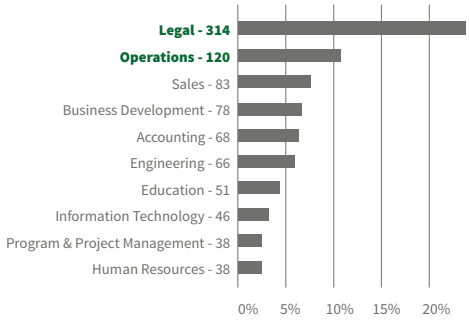

المتابعون بحسب التدرج الوظيفي | FOLLOWERS BY SENIORITY

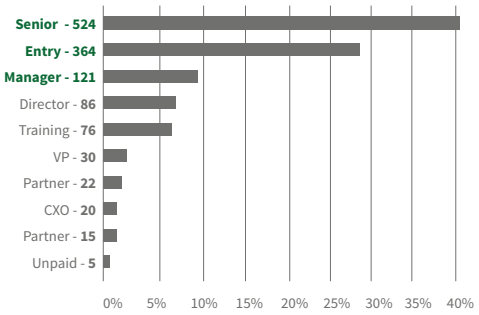

>>>
SLC MARKETING REPORT

03
وسائل التواصل الاجتماعية
SOCIAL MEDIA
03.04
إنستا غرام
INSTAGRAM

599	102	694
Followers	Posts	Engagements

المتابعون بحسب الجنس
FOLLOWERS BY GENDER

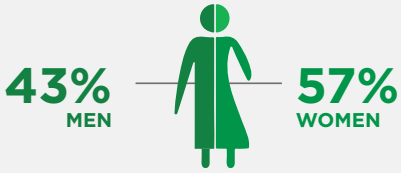

المتابعون بحسب الفئة العمرية
FOLLOWERS BY AGE

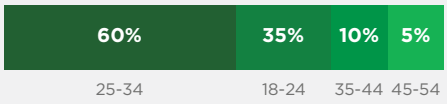

المتابعون بحسب المدينة | FOLLOWERS BY CITY

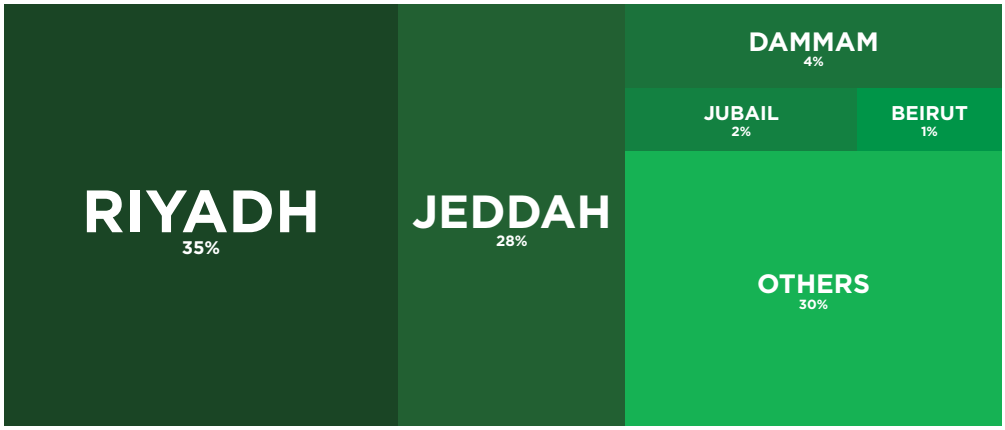

>>>
SLC MARKETING REPORT

SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

التغطية الإعلامية
Media Coverage

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, وعدّته أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية.

جاء ذلك خلال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية, الذي انطلقت فعالياته اليوم ويستمر حتى يوم الثلاثاء , برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, وبحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة.

وأوضحت سمو الأميره هالة بنت خالد أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين : الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل إبداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة، مضيفة أن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهداً في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية، وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها، بينما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.

فيما تناقش حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر, نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, وتتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسة منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، وآليات مكافحة غسيل الأموال.

ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

وبينت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تسهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت سموها أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في المملكة يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلاً عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الأساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلاً عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.

بعد ذلك أعلنت سمو الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك.

استؤنفت لليوم الثاني على التوالي فعاليات المؤتمر السعودي للقانون , بحلقة نقاش حول أحداث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية شارك فيها كل من الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للملكية الفكرية الدكتور عبدالعزيز السويلم والمحامي نضال كدسة وكبير المستشارين في الهيئة العامة للاستثمار محمد منيف الوشطان.
وبدأت الحلقة بعرض الدكتور السويلم لأبرز ما توصلت له هيئة الملكية الفكرية من إنجازات وكيف يمكن أن نعظم تلك الإنجازات القيمة غير الملموسة للمنتجات، وذكر مثال لشركات أمريكية وعالمية كبرى كانت القيمة غير الملموسة لديها في ستينيات القرن الماضي لا تتجاوز ١٠٪ في حين سجلت العام الماضي أكثر من ٨٧٪ .

وشدد السويلم على أن الهيئة السعودية للملكية الفكرية تعمل على تحسين تشريعاتها وتقوم دائما بدور وسط بين ملاك الحقوق والمستفيدين منها، وأن ذلك من شأنه أن يخلق سوق جاذبة.
شارك في الحوار كبير المستشارين القانونين في هيئة الاستثمار محمد منيف الوشطان استعرض فيها نظام الاستثمار الأجنبي وما شمله من تعديلات خاصة بموضوع حلقة النقاش، مثل وثيقة المبادئ لسياسة الاستثمار التي تضمن المساواة بين السعودي والأجنبي ومشروع مقترح ورد فيه حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى تقديم الوشطان توصيات ومقترحات أبرزها إنشاء مركز وساطة في الملكية الفكرية .

فيما قدم المتحدث الثالث المحامي نضال كدسة في كلمته العديد من الأسئلة والانتقادات للهيئة السعودية للملكية الفكرية أبرزها مطالبته بأن تتحول لائحة المعلومات التجارية السرية إلى قانون، وأن يكون هناك دعم أكبر من الهيئة للملكية الفكرية وختم حديثه بأن لا قيمة للاستثمارات من دون حماية للملكية الفكرية .
وقد خصصت اللجنة العلمية جلسة لوزارة العدل عن التحول في وزارة العدل ناقشت الجلسة آخر مستجدات التحول الرقمي في وزارة العدل، والأهداف التقنية التي تعتزم الوزارة استخدامها ضمن مستهدفات المملكة في التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠، ودور التحول في تقليص كفاءة الإنفاق وتقليص الوقت الزمني وتحقيق أهداف الوزارة في وتيرة سريعة .
كما ناقشت الجلسة آخر ما توصلت إلية الوزارة فيما يتعلق بالأنظمة والتشريعات النظامية، والإنجازات التي حققتها الوزارة في ظل رؤية ٢٠٣٠، وفتح مجال النقاش والأسئلة بحضور عدد من المشاركين والخبراء والمهتمين والمختصين في الشأن القانوني .
وشارك في الجلسة التي أدارها صقر القرني مدير إدارة التغيير والتواصل في وزارة العدل، فضيلة الشيخ إبراهيم الهويمل رئيس محكمة الأحوال الشخصية، وعبدالملك السعيد المدير العام لصندوق النفقة، وعبدالرحمن الدريهم المشرف العام على محفظة الموارد البشرية في وزارة العدل .

واستعرض الشيخ إبراهيم الهويمل، ما قامت به الوزارة من دراسة بعض الدعاوى القضائية وربطها الإلكترونية مع بعض الجهات داخل وزارة العدل، إضافة إلى استخدام التقنية في رسائل استلام التبليغ، وإنشاء منصات تقنية بهدف تسهيل الإجراءات، وإجراء الوزارة ربطًا إلكترونيًا مع الجهات الحكومية الأخرى.
كما تحدث الشيخ إبراهيم الهويمل عن ما يسمى بـ «نمذجة الإجراءات القضائية» المعنية في بناء مصدر معرفي إجرائي لجميع متطلبات مراحل التقاضي يسهم في تسريع الإجراءات القضائية ورفع جودتها وتوحيد مصادرها وتوفير مخزون علمي داعم للقضاة والباحثين .
من جهته تحدث عبدالملك السعيد عن العمليات المالية في «صندوق النفقة» ومدى إسهام الصندوق في تسهيل الإجراءات الحقوقية للمطلقات والمتزوجات المستحقات للنفقة، وسرعة إنجاز دعاويهم القضائية وإسهامها في إيصال النفقة للزوجة في وقتها المحدد .
في حين قال عبدالرحمن الدريهم، أن المشاريع التقنية والتحول الرقمي بوزارة العدل ما زالت مستمرة، إذ تهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه، إضافة إلى سعي الوزارة في استقطاب الكفاءات وخريجي تخصص القانون على وظائف في الوزارة بعدد يصل إلى ٤٠٠٠ وظيفة منها ١٥٠ وظيفة للنساء ، مؤكدا أن الوزارة تسعى إلى تمكين المرأة في وزارة العدل والعمل في قطاع القضاء سواء كمحامية أو كاتبة عدل .

اختتمت اليوم فعاليات المؤتمر السعودي للقانون بجلسة عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية، وشارك فيها رئيس محكمة التنفيذ بالرياض عبدالله بن فريج البهلال ومساعد مدير عام إدارة المحامين بوزارة العدل إبراهيم الجناح وعضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين نزيه عبدالله موسى.

وبدأت الجلسة بكلمة للقاضي البهلال بالحديث عن ما يجمع الأسرة القضائية من بواعث أخلاقية ومفهوم المحامي النزيه، والذي اعتبره مدخلاً للحديث عن المقصود من التمكين لمهنة المحاماة التي يخلق فيها بيئة صحية للممارسة وفق مواد نظام المحاماة الـ ١١ و ١٣ والتي تنص على أن لا يتعرض المحامي للأمور الشخصية للخصم أو موكله ولا يسب ولا يشتم وأن يلتزم بأخلاقيات شرف المهنة ، مضيفاً أن المحامي أيضا محمي بذات النظام إذ لا يجوز لأي سلطة قضائية أن تمنع المحامي من الترافع عن موكله دون مسوغ قانوني.

وتحدث رئيس محكمة التنفيذ عن لجنة تأديب المحامين وعدد القضايا التي رفعت عليهم منذ إنشاءها عام ١٤٢٢هـ والتي وصلت إلى ٣٤ قضية رد منها ٤٥٪وشطب منذ إنشاء اللجنة حتى الآن رخصتي مزاولة مهنة فقط ،معتبراً أن العدد قليل مقارنة مع عدد المحامين الذي وصل اليوم إلى ٦٦٠١.

وقال إن عقوبات لجنة التأديب تنوعت بين إنذار ولوم وإيقاف أو شطب ، موضحا نوعية القضايا التي رفعت ضد المحامين مثل إفشاء أسرار العميل وازدواجية التعاقد وتمكين الغير من التوقيع على العقود وإهمال التعاطي الإيجابي والحديث في وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي عن قضايا منظورة، أو الإساءة للموكل.

وانتقلت الكلمة لعضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين نزيه عبدالله موسى الذي لخصها في عرض التحديات التي تواجهها مهنة المحاماة بعد أن حصرتها الهيئة نتيجة ورش عمل عقدت مع محاميين في ثلاث مناطق رئيسية في المملكة.

وقال نزيه إن أول وأغلب التحديات تتعلق بسبب الخلافات المالية بين العميل والمحامي والتخلف عن السداد أو تقدير الأتعاب، أما التحدي الثاني فكان فسخ الوكالة بدون مبرر لأن الوكيل يضن أنه يستطيع إكمال الدعوى دون الحاجة للمحامي ما يتسبب في الضرر المالي للمهنة.

وعزى نزيه الصورة السلبية للمحامين إلى الإعلام الذي سلط الضوء على بعض الممارسات غير المسؤولة.

فيما أعتبر بعض المحاميين عرقلة بعض الجهات الحكومية الخاصة مثل البنوك أبرز التحديات التي تواجههم مثل عدم السماح لهم بحضور بعض التحقيقات أو وضع معوقات أمام المحامي ما يسبب في تشكيل صورة سيئة للمحامي أمام موكله.

لجنة الإفلاس
Bankruptcy Commission

شاركت لجنة الإفلاس في المؤتمر السعودي للقانون، الذي أقيم خلال فترة ٦ – ٨ ربيع الأول ١٤٤١ الموافق ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ بفندق إنتركونتيننتال الرياض برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار د. ماجد بن عبدالله القصبي.

وكانت مشاركة اللجنة من خلال ورشة عمل التأهيل القانوني في إجراءات الإفلاس التي قدمها د. عبدالله بن محمد الشويش مدير إدارة إجراءات الإفلاس ومن خلال المعرض المصاحب للمؤتمر بجناح توعوي اشتمل على منتجات اللجنة من المطبوعات والأدلة الإرشادية.

وتجدر الإشارة لأن جناح اللجنة شهد إقبال ما يزيد عن ٦٠٠ زائر استفادوا من جميع الخدمات المقدمة من اللجنة

انطلق يوم الأحد فعاليات المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة و شاملة برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, وتحت رعاية عدد من الشركاء الاستراتيجيي على رأسهم وزارة العدل والهيئة السعودية للملكية الفكرية, و مشاركة كلية الحقوق و العلوم السياسية ف جامعة الملك سعود بوصفها الشريك الأكاديمي و وجود منصة تعريفية عن الكلية يتولى ادارتها مجموعة مميزة من طلاب وطالبات الكلية. واستمرت فعاليات المؤتمر حتى يوم الثلاثاء, حيث قامت اللجنة المنظمة للمؤتمر بتكري كلية الحقوق والعلوم السياسية على اعتبارها الشريك الأكاديمي, ولقد تسلم درع التكري سعادة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتور عادل بن عبدالكري العبدالكري.

حيث حضره ف يومه الأول خبراء ومختصون ف القانون من دول مختلفة, وكوكبة من أعضاء هيئة تدريس كلية الحقوق والعلوم السياسية وعدد كبير من طلاب وطالبات الكلية. وتناول المؤتمر ف يومه الثالث ورشة عمل للدكتور ماجد العتيبي بعنوان الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية ف السعودية, وإدارة الجلسة

الثانية للدكتور عبدالعزيز التويجري تحت عنوان بناء قادة المستقبل تعليم, تأهيل, تمكين

ARAB NEWS

RIYADH: Riyadh will host the 2nd Saudi Law Conference on Nov. 3-5 under the patronage of Commerce and Investment Minister Dr. Majid Al-Qasabi.

The conference aims to be a platform where legal experts can share their expertise in finding solutions to challenges facing the legal system.

To be held at the InterContinental's King Faisal Conference Hall, the conference is being organized in partnership with the Ministry of Commerce and Investment, the Ministry of Justice, the Saudi Authority for Intellectual Property, the Saudi Bar Association, the Bankruptcy Commission, the Saudi Arabian General Investment Authority and Fintech Saudi.

There will be a special session for future young Saudi legal leaders that includes the basics of the legal profession and related legislation, especially business legislation.

رحّب المؤتمر السعودي للقانون، اليوم الخميس، بصحيفة «عاجل» الشريك الإعلامي للمؤتمر في دورته الثانية، التي ستعقد خلال الفترة من ٣ حتى ٥ نوفمبر المقبل، بمدينة الرياض.
وأوضح الحساب الرسمي للمؤتمر على موقع التواصل تويتر: «نرحب بصحيفة عاجل الإلكترونية شريكًا إعلاميًّا في المؤتمر السعودي للقانون».

يذكر أن الدورة الثانية من المؤتمر السعودي للقانون، تُعقَد من ٣ حتى ٥ نوفمبر ٢٠١٩ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة».

ويُعقد المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، و«فنتك» السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

ويهدف المؤتمر في دورته الثانية، إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية، واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات، وتسريع الابتكار في نظامها القانوني السعودي، وتمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

ويشارك في المؤتمر خبراء ومهنيون قانونيون محليون ودوليون من أصحاب الريادة في مجالهم، من خلال برنامج علمي ثريٍّ يحتوى على ست حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصة؛ لكونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية «فنتك» محليًّا ودوليًّا.

ويتضمن المؤتمر أيضًا ورش عمل عن التكنولوجيا المالية «فنتك» وإعداد عقودها، وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها، وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة، وتم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي، ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها، خاصةً التجارية.

عاجل
AJEL.SA

أعلنت اللجنة العلمية للمؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية عن جلسات وورش عمل البرنامج العلمي للمؤتمر، والذي تنطلق أعماله في مطلع نوفمبر المقبل برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، وينعقد خلال الفترة من ٣ - ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦-٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، المملكة العربية السعودية.

يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، وفنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي) تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، وقد صرّحت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٦ حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل.

وأوضحت اللجنة العلمية للمؤتمر بأن البرنامج يهتم بمواضيع ومحاور تتناول عدداً من المحاور في فروع ومجالات الدراسات القانونية والأنظمة، من خلال الجلسات العلمية والأوراق المقدمة من قبل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات ومن كليات القانون والجهات ذات العلاقة. وتدور حلقة النقاش الأولى عن تركيز فنتك السعودية وأحدث التطورات في المملكة العربية السعودية، وجاء المحور الأول فيها عن التعريف بمبادرة فنتك ثم مناقشة محور التراخيص التجريبية لفنتك، ثم الحوار حول أهم سياسات هيئة السوق المالية لقوانين التراخيص التجريبية، وكذلك مناقشة محور دور مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) في تطوير فنتك السعودية والإطار التنظيمي للحوسبة السحابية .

وستأتي حلقة النقاش الثانية عن النظام البيئي لتطوير فنتك، وأول محاور هذه الحلقة عن التنظيمات وحل المنازعات لتمكين تطوير فنتك، ثم الأصول المشفّرة والاقتصاد الوطني-الاستقلالية، وأيضاً مناقشة محور استخدام الحكومة لسلسلة الكتل (تكنولوجيا البلوكشين) في وثائقها. تليها حلقة النقاش الثالثة حول التمويل الجماعي والمكافآت من منظور ٣٦٠ درجة، حيث يتزامن مع حلقة النقاش هذه ورشة عمل عن قواعد المصالحة وتأثيرها في بيئة العمل المستدامة (مقدمة من وزارة العدل(

حلقة النقاش الرابعة عن أحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية، يتم من خلال هذا الموضوع مناقشة إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وكذلك مناقشة الإطار القانوني والاتفاقيات والأنظمة الجديدة، والمحور الاخير في حلقة النقاش الرابعة عن حماية الملكية الفكرية والاستثمار الدولي . تأتي حلقة النقاش الخامسة حول إنفاذ حماية الملكية الفكرية، حيث سيتم النقاش فيها حول حماية العلامات التجارية الشهيرة ،وكذلك سيسلط الضوء على مكافحة التزوير وأهم خطط مكافحته، وسيتم مناقشة محور التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف، ثم وجهة نظر محامي إنجليزي عن تحديد نزاعات الملكية الفكرية المرتبطة بالسعودية داخل وخارج الإقليم.

حلقة النقاش السادسة ستطرح أهم تحديات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، أول محور في حلقة النقاش الأسرار التجارية، ثم سيسلط الضوء على تحديات حماية الملكية الفكرية لاختراعات فنتك والذكاء الاصطناعي، وكذلك تحديات منشئي وأصحاب العلامة التجارية .

بالإضافة إلى ذلك ستعقد وزارة العدل جلسة حول التحول في وزارة العدل لعرض نمذجة الإجراءات القضائية وتطبيقات فنتك في صندوق النفقة، وكذلك تأهيل الكوادر العدلية.

كما خصصت اللجنة العلمية للمؤتمر اليوم الثالث لقادة المستقبل في المجال القانوني، حيث ستعقد ثلاث جلسات أولها عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية وسيكون الحوار حول دور القضاء في تمكين مهنة المحاماة وعن دور الإدارة العامة للمحاماة في التمكين للمهنة، والمحور الاخير في الجلسة لمناقشة محور مهنة المحاماة بين التحديات والتمكين.

وستأتي الجلسة الثانية عن بناء قادة المستقبل، تعليم، تأهيل، تمكين كما تأتي الجلستين الأولى والثانية بالتزامن مع ورشة عمل مقدمة من لجنة الإفلاس عن التأهيل القانوني في مجال الإفلاس .

الجلسة الثالثة عن التخصّص في المجال القانوني تبدأ الجلسة بمحور قانون الشركات الدولية يلي ذلك محور كيف تصبح محامي الملكية الفكرية، ثم النقاش حول القانون الدولي الإنساني، أما المحور الأخير فهو عن كيفية بناء مهنة في التحكيم الدولي: رؤية ونصائح من ممارس دولي. كما اعلنت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٣٢ ورشة عمل، تناقش مواضيع متخصصه مثل أسس فنتك، وتكنولوجيا البلوكشين ، ونظام الجرائم المعلوماتية ، والذكاء الاصطناعي، وعملة الإيثيروم، والملكية الفكرية، والتحكيم ومهارات الترافع , والمنازعات الزكوية والضريبية، ومكافحة غسيل الأموال وقانون العلامات التجارية ، والتطوير المهني ،واتجاهات التكنولوجيا القانونية، وصناعة الفرص الوظيفية .

عاجل
AJEL.SA

تنطلق أعمال المؤتمر السعودي للقانون، في دورته الثانية، خلال الفترة من ٣-٥ نوفمبر القادم، في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، تحت رعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي.

ويُعقد المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، و«فنتك» السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

ويهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية، واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات، وتسريع الابتكار في نظامها القانوني السعودي، وتمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

ويشارك في المؤتمر خبراء ومهنيون قانونيون محليون ودوليون من أصحاب الريادة في مجالهم، من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ست حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصة؛ لكونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية «فنتك» محليًّا ودوليًّا.

كما يسلط المؤتمر الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة، والتحديات المتعلقة بها، وأهميتها للاقتصاد المحلي، وكيفية تشجيع المختصين القانونيين في تطويرها في المملكة. ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل، وورشة عمل مقدمة من لجنة الإفلاس.

ويتضمن المؤتمر أيضًا ورش عمل عن التكنولوجيا المالية «فنتك» وإعداد عقودها، وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها، وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وتم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي، ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها، خاصةً التجارية.

عاجل
AJEL.SA

واصل المؤتمر السعودي للقانون، فعالياته ومناقشاته لليوم الثاني، وتطرق لأحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية؛ بمشاركة الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للملكية الفكرية الدكتور عبدالعزيز السويلم، والمحامي نضال كدسة، وكبير المستشارين في الهيئة العامة للاستثمار محمد منيف الوشطان. وبدأت الحلقة، بعرض الدكتور السويلم أبرز ما توصَّلت إليه هيئة الملكية الفكرية من إنجازات، وكيف يمكن أن نعظِّم تلك الإنجازات القيمة غير الملموسة للمنتجات، وذكر مثالاً لشركات أمريكية وعالمية كبرى كانت القيمة غير الملموسة لديها في ستينيات القرن الماضي لا تتجاوز ١٠٪، في حين سجلت العام الماضي أكثر من ٨٧٪.

وشدَّد السويلم، على أن الهيئة السعودية للملكية الفكرية تعمل على تحسين تشريعاتها، كما تقوم الهيئة بدور وسط بين ملاك الحقوق والمستفيدين منها، ما من شأنه خلق سوق جاذبة، كما شارك في الحوار كبير المستشارين القانونيين في هيئة الاستثمار؛ حيث تطرق لنظام الاستثمار الأجنبي وتعديلاته، ووثيقة المبادئ لسياسة الاستثمار، التي تضمن المساواة بين السعودي والأجنبي، ومشروع مقترح ورد فيه حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تقديم توصيات ومقترحات، أبرزها إنشاء مركز وساطة في الملكية الفكرية. وطرح المحامي نضال كدسة، العديد من الأسئلة والملاحظات على أداء الهيئة السعودية للملكية الفكرية، مطالبًا بتحويل لائحة المعلومات التجارية السرية إلى قانون، وأن يكون هناك دعم أكبر من الهيئة للملكية الفكرية، مشددًا على ضرورة الربط بين حماية الملكية الفكرية والاستثمار .

وخصَّصت اللجنة العلمية جلسة لوزارة العدل عن التحول في الوزارة، وناقشت الجلسة آخر مستجدات التحول الرقمي في وزارة العدل، والأهداف التقنية التي تعتزم الوزارة استخدامها، ضمن مستهدفات المملكة في التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠، ودور التحول في تقليص كفاءة الإنفاق، وتقليص الوقت الزمني، وتحقيق أهداف الوزارة في وتيرة سريعة . وتطرقت إلى ما توصَّلت إليه الوزارة فيما يتعلق بالأنظمة والتشريعات النظامية، والإنجازات التي حققتها الوزارة في ظل رؤية ٢٠٣٠، وفتح مجال النقاش والتساؤلات بحضور عددٍ من المشاركين والخبراء والمهتمين والمختصين في الشأن القانوني، وذلك خلال الجلسة التي أدارها صقر القرني مدير إدارة التغيير والتواصل في وزارة العدل؛ بمشاركة الشيخ إبراهيم الهويمل رئيس محكمة الأحوال الشخصية، وعبدالملك السعيد مدير عام صندوق النفقة، وعبدالرحمن الدريهم المشرف العام على محفظة الموارد البشرية في وزارة العدل .

واستعرض الهويمل ما قامت به الوزارة من دراسة بعض الدعاوى القضائية، وربطها إلكترونيًا مع بعض الجهات داخل وزارة العدل، إضافة إلى استخدام التقنية في رسائل استلام التبليغ، وإنشاء منصات تقنية بهدف تسهيل الإجراءات، وإجراء الوزارة ربطًا إلكترونيًا مع الجهات الحكومية الأخرى.

وتحدث الهويمل عن «نمذجة الإجراءات القضائية» المعنية ببناء مصدر معرفي إجرائي لكل متطلبات مراحل التقاضي؛ يسهم في تسريع الإجراءات القضائية، ورفع جودتها وتوحيد مصادرها، وتوفير مخزون علمي داعم للقضاة والباحثين .

وتطرق عبدالملك السعيد إلى العمليات المالية في «صندوق النفقة»، ومدى إسهام الصندوق في تسهيل الإجراءات الحقوقية للمطلقات والمتزوجات المستحقات للنفقة، وسرعة إنجاز الدعاوى القضائية وإسهامه في إيصال النفقة للزوجة في وقتها المحدد .

وقال عبدالرحمن الدريهم، إن المشاريع التقنية والتحول الرقمي بوزارة العدل ما زالت مستمرة، إذ تهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه، إضافة إلى سعي الوزارة في استقطاب الكفاءات وخريجي تخصص القانون على وظائف في الوزارة بعدد يصل إلى ٤٠٠٠ وظيفة، منها ١٥٠٠ وظيفة للنساء، مؤكدًا أن الوزارة تسعى إلى تمكين المرأة في الوزارة سواء محامية أو كاتبة عدل.

عاجل
AJEL.SA

انطلقت اليوم، الثلاثاء، فعاليات اليوم الثالث والأخير من المؤتمر السعودي للقانون بجلسة عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية، شارك فيها رئيس محكمة التنفيذ بالرياض عبدالله بن فريح البهلال ومساعد مدير عام إدارة المحامين بوزارة العدل إبراهيم الجناح وعضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين نزيه عبدالله موسى.
بدأت الجلسة بكلمة للقاضي البهلال بالحديث عن ما يجمع الأسرة القضائية من بواعث أخلاقية ومفهوم المحامي النزيه، والذي اعتبره مدخلًا للحديث عن المقصود من التمكين لمهنة المحاماة التي يخلق فيها بيئة صحية للممارسة وفق مواد نظام المحاماة الـ١١ و ١٣ والتي تنص على أن لا يتعرض المحامي للأمور الشخصية للخصم أو موكله ولا يسب ولا يشتم وأن يلتزم بأخلاقيات شرف المهنة، مضيفًا أن المحامي أيضًا محمي بذات النظام إذ لا يجوز لأي سلطة قضائية أن تمنع المحامي من الترافع عن موكله دون مسوّغ قانوني.

وتحدث رئيس محكة التنفيذ عن لجنة تأديب المحامين وعدد القضايا التي رفعت عليهم منذ إنشائها عام ١٤٢٢ ه، والتي وصلت إلى ٣٤ قضية رد منها ٤٥٪ وشطب منذ إنشاء اللجنة حتى الآن رخصتي مزاولة مهنة فقط.

واعتبر القاضي البهلال أن العدد قليل مقارنة مع عدد المحامين الذي وصل اليوم إلى ٦٦٠١.

وقال إن عقوبات لجنة التأديب تنوعت بين إنذار ولوم وإيقاف أو شطب، موضحًا نوعية القضايا التي رفعت ضد المحامين مثل إفشاء أسرار العميل وازدواجية التعاقد وتمكين الغير من التوقيع على العقود وإهمال التعاطي الإيجابي والحديث في وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي عن قضايا منظورة، أو الإساءة للموكل.

وانتقلت الكلمة لعضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين نزيه عبدالله موسى الذي لخصها في عرض التحديات التي تواجهها مهنة المحاماة بعد أن حصرتها الهيئة نتيجة ورش عمل عقدت مع محاميين في ثلاث مناطق رئيسية في المملكة.

وقال نزيه إن أول وأغلب التحديات تتعلق بسبب الخلافات المالية بين العميل والمحامي والتخلف عن السداد أو تقدير الأتعاب.

أما التحدي الثاني فكان فسخ الوكالة بدون مبرر لأن الوكيل يضن أنه يستطيع إكمال الدعوى دون الحاجة للمحامي ما يتسبب في الضرر المالي للمهنة.

وعزا نزيه الصورة السلبية للمحامين إلى الإعلام الذي سلط الضوء على بعض الممارسات غير المسؤولة.

فيما اعتبر بعض المحاميين عرقلة بعض الجهات الحكومية الخاصة مثل البنوك أبرز التحديات التي تواجههم مثل عدم السماح لهم بحضور بعض التحقيقات أو وضع معوقات أمام المحامي ما يسبب في تشكيل صورة سيئة للمحامي أمام موكله.

وأبرز التحديات حسب ما قال نزيه أن البعض ما زال يتعامل مع الوكيل الشرعي وكأنه محامي، وأن وقوف الوكلاء الشرعيين أمام القضاء يهدد اقتصاد مهنة المحاماة التي بدأت بعد صدور نظامها عام ١٤٢٢ بنحو ٣٠٠ محام والان يتجاوزون الستة الآف.

وأكمل نزيه سرد التحديات مثل أن المحامي لا يتابع التطورات في المهنة ولا يوجد لديه آلية التعامل مع المستجدات التقنية والتي قلصت بعضها من مردود مكاتب المحاماة مثل العقود الإلكترونية التي أفقدت المحامي المشاركة الفعالة.

وأشار نزيه بن موسى إلى التحديات التي تواجه المتدربين ومكاتب المحاماة على حد سواء، وتكمن في عدم استمرار المتدرب في مكتب واحد طوال فترة التدريب وافتقادهم للغة الإنجليزية.

وناقش المحور الثالث في الجلسة إبراهيم الجناح مساعد المدير العام لإدارة المحامين بوزارة العدل بتعداد التسهيلات التي عملتها إدارته لتمكين مهنة المحاماة من النجاح، وبدأها بعرض عملية أتمته الإجراءات المتعلقة بالتقديم واستخراج رخصة المزاولة والتي كانت في السابق عملية معقدة تتطلب إرفاق العديد من المستندات ومقابلة شخصية والآن باتت تنجز عبر نظام «ناجز» في مدة قياسية.

ودلل إبراهيم الجناح على التسهيلات المقدمة للمحامين بإحصاءات عدد المتقدمين لمزاولة المهنة، والذي تضاعف بشكل كبير خاصة في آخر ثلاثة أعوام.

وعلق ابراهيم الجناح على ما تبذله الوزارة أيضًا للمتدربين من حيث خلق فرص التدريب والجولات الرقابية على مكاتب المحاماة والتي من شأنها أن تحد من المخالفات وصفة الانتحال، وبين أن الوزارة قامت في العام الماضي ب١١٦٥ جولة رقابية على مكاتب المحاماة ورصدت فيها ٢٨٠ مخالفة.

وقال إن خط الدفاع الأول عن مهنة المحاماة هو المحامي بنزاهته وتبليغه عن أ ي مخالفة يرصدها.

وأفسح المتحدثون المجال للأسئلة فكان السؤال الأول من نصيب رئيس محكمة التنفيذ بالرياض عن لجنة التأديب للمحاميين وآلية عملها؟، فضرب القاضي مثالاً بقضية نشر فيها أحد المحامين مقالاً صحفيًا على مواقع التواصل الاجتماعي لقضية لم تكتسب حكم القطعية، وتم تأديبه وقضايا أخرى وصف فيها محامون المدعى عليه بأوصاف طائفية أو عنصرية وتم تأديبهم.

وسأل أحد الحضور عن الحكم الصادر مؤخرًا في مسألة التسويق للمحامي والتي كان يرفضها النظام سابقًا؟.

وأوضح القاضي البهلال أن القضية ما زالت منظورة في المحكمة العليا وأشار إلى أن بعض وسائل التسويق مشروعة مثل الرعاية ولكن الخلاف هو على وسائل التسويق التي قد تتضمن خداع العملاء مثل ما يفعل بعض المحاميين عبر التسويق لأنفسهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

فيما طرح أحدهم سؤالا يتعلق بما ذكره عضو الهيئة السعودية للمحامين عن عدم تسرع المحامين الجدد في فتح مكاتب محاماة؟.

وأجاب نزيه بأن إشكالية التسويق من ناحية قانونية قد تعيق المنضمين الجدد إلى السوق من جلب عملاء وبالتالي سيترتب على ذلك التزام بمصاريف أساسية قد ترهق ميزانيته، مضيفًا أن معظم مكاتب المحاماة في السعودية صغيرة أو متوسطة وأن بعضها يلجأ للشراكة مع مكاتب أجنبية للسمعة فقط وهو بمثابة التستر ويضر مكاتب المحاماة المحلية إذ أن المكاتب الأجنبية هي المستفيد الأكبر وهو ما يجب وضع حد له.

واختتمت الجلسة بإعلان أحد أعضاء الهيئة عن تسهيلات تقدم للمتدربين الجدد تتمثل في دعم مالي لرواتب المتدربين بنسبة تصل إلى ٤٠٪ على أن يكون الحد الأدنى ٤٠٠٠ ريال، وإنشاء بوابة كفاءات قانونية لتوفير فرص للعدد الكبير في السوق والموائمة بين متطلبات أصحاب العمل ومخرجات أقسام القانون في الجامعات، كما أن المتدرب يلزمه إتمام ١٠٠ ساعة تدريب تأهيلية في مركز التدريب العدلي كي يتمكن من قيده في جداول المحامين الممارسين.

عاجل
AJEL.SA

نظم المؤتمر السعودي للقانون، في اختتام أعماله، اليوم الثلاثاء، ورشة عمل بعنوان «بناء قادة المستقبل» ناقش خلالها المشاركون أبرز التحديات التي تواجه المنظمات والمنشآت في القطاع الخاص والحكومي لبناء قادة مستقبل الشباب والفتيات السعوديين، ومواكبة الأهداف والطموحات.

وشارك في جلسة بناء قادة المستقبل التي أدارها الدكتور عبدالعزيز التويجري أستاذ القانون المساعد ومدير مركز التدريب والاستشارات القانونية في جامعة الملك سعود، كل من: عبدالعزيز العودان نائب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في «سابك»، وفهد الماجد عميد كلية القانون في جامعة الأمير سلطان، وبدر بالغنيم وكيل الهيئة للشؤون القانونين والتنفيذ في هيئة السوق المالية.

واستعرض المتحدثون أبرز التحديات والعراقيل التي تتسبب في عدم قدرة أي دولة أو منظمة سواء تجارية أو حكومية في بناء قادة من جيل الشباب والفتيات، تمثلت تلك التحديات في عدم إيجاد محتوى ومناهج تعليمية مخصصة في المدارس والجامعات تساهم في بناء عدد كبير من قادة المستقبل، إضافة إلى عدم وجود بيئة عمل محفزة ومساعدة للشباب والفتيات، بحيث يصبحوا قادة في المستقبل، واخيرا نقص الوعي في المنظمات وإدارتها.

وأكد المتحدثون على أهمية خلق عدد من البرامج والمسابقات المتعلقة بأعداد وتدريب قادة للمستقبل، وضرورة قيام الجيل الحالي والمستقبل في استخدام التقنية ومواقع الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، والتركيز على حضور ورش العمل لما لها من فوائد كبيرة، خاصة وأنها تعتبر مركز للمعلومات والبيانات التي تساهم في بناء قادة للمستقبل.

وتحدث نائب الرئيس التنفيذي في «سابك» عبدالعزيز العويدان، خلال الجلسة، عن أهمية عدم اعتماد الموظف على الأخرين، والعمل فقط بالاعتماد على نفسه؛ لأن هذه الخطوة هي أولى نجاح الموظف الذي يرغب في أن يتبوأ المناصب العليا، كما شدد على أهمية قيام المدراء في تزويد الموظفين التابعين لهم بكافة جميع البيانات والمعلومات وأسباب تنفيذ المهام المناطة بهم وقت التكليف، مؤكدًا أن هذه الخطوة تساهم في تحقيق نجاح المنظومة وتزيد من تحقيق أهدافها المالية وغيرها.

من جهته، أكد المحامي فهد الماجد، أهمية تغيير محتوى المناهج التعليمية، باعتبارها لا تساهم بشكل فعال في بناء القادة، مبينا أنه في ظل التطور والنمو المتسارع في العالم إلا أن مستوى المناهج المتعلقة بالذكاء الاصطناعي «صفر» حتى الآن.

وشدد الماجد، على أهمية حضور ورش العمل باعتبارها حاضنة للمعلومات والبيانات واستخدام المنصات الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والاستفادة من زخم المعلومات فيها، مطالبًا الشباب والفتيات بضرورة التركيز على والبحث عن المعلومات في جميع المجالات.

بدوره، أشار بدر بالغنيم، خلال الجلسة، إلى ضرورة قيام المنظمات بخلق المسابقات التحفيزية واعداد البرامج التدريبية للموظفين، لبناء قادة متمكنين في المستقبل، لافتًا إلى أن جيل الشباب هم أكثر تقدمًا في الاقتراحات والمبادرات.

وعقب ذلك تم فتح الجلسة أمام التساؤلات للحضور من المهتمين وذوي الاختصاص للمتحدثين، والتعليق أيضًا على ما استعرضه المتحدثين خلال الجلسة.

الرياض تستضيف المؤتمر السعودي للقانون في نسخته الثانية

رواد الأعمال ٢ نوفمبر، ٢٠١٩ الأخبار اضف تعليق
تحت رعاية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي؛ وزير التجارة والاستثمار، تستضيف العاصمة الرياض، غدًا الأحد الموافق الثالث من نوفمبر الجاري، فعاليات المؤتمر السعودي للقانون في نسخته الثانية، تحت شعار "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة"، على أن يستمر على مدار يومين.

يأتي المؤتمر السعودي للقانون بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية والهيئة السعودية للمحامين، إلى جانب لجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، وفنتك السعودية؛ التي تعتبر إحدى مبادرت برنامج تطوير القطاع المالي.

ومن المقرر أن يتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية "فنتك" وإعداد عقودها، فضلاً عن أهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين الإفلاس التي تحمي روّاد الأعمال، وتعزز في تحمّل المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة

حول التكنولوجيا المالية.. انطلاق المؤتمر السعودي للقانون نوفمبر المقبل

رواد الأعمال ١٦ أكتوبر، ٢٠١٩ الأخبار اضف تعليق
تنطلق، بداية نوفمبر المقبل، أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية، الذي سيُعقد خلال الفترة من ٣-٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦-٨ ربيع الأول ١٤٤١ داخل قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق "إنتركونتيننتال الرياض"، تحت رعاية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي؛ وزير التجارة والاستثمار.

يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار وفنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

ويهدف المؤتمر، في دورته الثانية، إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية "فنتك"، واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات؛ وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات، وتمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

أعلنت برهان المعرفة ولكسيس نكسس عن إطلاق المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية في ١٣اكتوبر٢٠١٩ حتى ١٥اكتوبر٢٠١٩ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال في الرياض، برعاية من وزير التجارة والإستثمار د.ماجد بن عبدالله القصبي، ويحمل المؤتمر شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»، بتنظيم برهان المعرفة ولكسيس نكسس ، بالشراكة الإستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة العدل والهيئة السعودية للملكية الفكرية والهيئة السعودية للمحامين ولجنة الإفلاس وفينتك السعودية، بالتعاون مع YAF , "international court of arbitration" ICC , "international chamber of commerce" ICC , لجنة المساهمات العقارية"تصفية"، بالإضافة لشركاء الخدمات الإستشارية "محمد عبدالعزيز العقيل-محاميون ومستشارون قانونيون ، الركاز للإستشارات بالتعاون مع الدرسن العالمية ، المحامي احمد الحارثي"، وجامعة الملك سعود كشريك أكاديمي، بالإضافة لـ"عين الرياض ، ، thebusiness|year OXFORD BUSINESS GROUP" كشركاء إعلاميون، وتنفيذ مجموعة المختص ومجموعة أكزيكون الدولية..

ويضم المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية بإعتبار كل يوم محور: "التقنية المالية «فينتك» ، الملكية الفكرية ، قادة المستقبل في القطاع القانوني"..

بالإضافة لورش عمل عن التكنولجيا المالية "فنتك" واعداد عقودها واهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة..

والجدير بالذكر إن خلال السنتين الماضيتين أثرت العديد من القوانين الجديدة على الوضع الحالي للأعمال في المملكة، وساهمت هذه التطورات القانونية الأخيرة بالإضافة إلى آفاق التحسين التشريعي في رؤية السعودية ٢٠٣٠.

صحيفة الإلكترونية
WWW.ALYTOON.COM

انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون نوفمبر المقبل

تنطلق مطلع نوفمبر المقبل أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية الذي سيعقد خلال الفترة ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦ – ٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق إنتركونتيننتال الرياض المملكة العربية السعودية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي.

الرياض / بدر العتيبي

يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار و فنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

يهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولجيا المالية "فنتك" واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات و تمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

سيشارك في المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين من أصحاب الريادة في مجالهم من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ٦ حلقات نقاش و٤ جلسات و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصه كونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكّن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية "فنتك" محليا ودوليا، كما أنه سيسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة العربية السعودية ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل وورشة عمل مقدمه من لجنة الافلاس.

وسيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولجيا المالية "فنتك" واعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد تم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون نوفمبر المقبل

الرياض – بدر العتيبي

تنطلق مطلع نوفمبر المقبل أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية الذي سيعقد خلال الفترة ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦ – ٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق إنتركونتيننتال الرياض المملكة العربية السعودية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي. يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار و فنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

يهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولجيا المالية "فنتك" واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات و تمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

سيشارك في المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين من أصحاب الريادة في مجالهم من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ٦ حلقات نقاش و٤ جلسات و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصه كونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكّن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية "فنتك" محليا ودوليا، كما أنه سيسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة العربية السعودية ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل وورشة عمل مقدمه من لجنة الافلاس.

وسيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولجيا المالية "فنتك" واعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد تم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

لمزيد من المعلومات زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر www.saudilawconf.com

تنطلق مطلع نوفمبر المقبل أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية الذي سيعقد خلال الفترة ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦ – ٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق إنتركونتيننتال الرياض المملكة العربية السعودية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي. يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار و فنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

يهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية "فنتك" واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات و تمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

سيشارك في المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين من أصحاب الريادة في مجالهم من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ٦ حلقات نقاش و٤ جلسات و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصه كونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكّن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية "فنتك" محليا ودوليا، كما أنه سيسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة العربية السعودية ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل وورشة عمل مقدمه من لجنة الافلاس.

وسيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية "فنتك" واعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد تم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

لمزيد من المعلومات زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر

www.saudilawconf.com

صحيفة بطعم الوطن

تنطلق مطلع نوفمبر المقبل أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية الذي سيعقد خلال الفترة ٣ - ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦ - ٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق إنتركونتيننتال الرياض المملكة العربية السعودية،

تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي. يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار و فنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

يهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية «فنتك» واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات و تمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

سيشارك في المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين من أصحاب الريادة في مجالهم من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ٦ حلقات نقاش و٤ جلسات و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصه كونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكّن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية «فنتك» محليا ودوليا،

كما أنه سيسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة العربية السعودية ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل وورشة عمل مقدمه من لجنة الافلاس.

وسيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية «فنتك» واعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد تم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

لمزيد من المعلومات زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر

www.saudilawconf.com

تنطلق مطلع نوفمبر المقبل أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية الذي سيعقد خلال الفترة ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦ – ٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق إنتركونتيننتال الرياض المملكة العربية السعودية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي. يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار و فنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

يهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية "فنتك" واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات و تمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

سيشارك في المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين من أصحاب الريادة في مجالهم من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ٦ حلقات نقاش و٤ جلسات و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصه كونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكّن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية "فنتك" محليا ودوليا، كما أنه سيسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة العربية السعودية ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل وورشة عمل مقدمه من لجنة الافلاس.

وسيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية "فنتك" واعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد تم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.
لمزيد من المعلومات زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر

www.saudilawconf.com

تنطلق مطلع نوفمبر المقبل أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية الذي سيعقد خلال الفترة ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦ – ٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق إنتركونتيننتال الرياض المملكة العربية السعودية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي. يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار و فنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

يهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية "فنتك" واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات و تمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

سيشارك في المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين من أصحاب الريادة في مجالهم من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ٦ حلقات نقاش و٤ جلسات و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصه كونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكّن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية "فنتك" محليا ودوليا، كما أنه سيسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة العربية السعودية ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل وورشة عمل مقدمه من لجنة الافلاس.

وسيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولجيا المالية "فنتك" واعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد تم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

تنطلق مطلع نوفمبر المقبل أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية الذي سيعقد خلال الفترة ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦ – ٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق إنتركونتيننتال الرياض المملكة العربية السعودية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي.

يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار و فنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

يهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية "فنتك" واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات و تمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

سيشارك في المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين من أصحاب الريادة في مجالهم من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ٦ حلقات نقاش و٤ جلسات و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصه كونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكّن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية "فنتك" محليا ودوليا، كما أنه سيسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة العربية السعودية ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل وورشة عمل مقدمه من لجنة الافلاس.
وسيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية "فنتك" واعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد تم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

لمزيد من المعلومات زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر

www.saudilawconf.com

تنطلق مطلع نوفمبر المقبل أعمال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية الذي سيعقد خلال الفترة ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦ – ٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات فندق إنتركونتيننتال الرياض المملكة العربية السعودية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي. يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الهيئة السعودية للمحامين، لجنة الإفلاس، الهيئة العامة للاستثمار و فنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

يهدف المؤتمر في دورته الثانية إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية "فنتك" واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات وتسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي لهذه القطاعات و تمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

سيشارك في المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين من أصحاب الريادة في مجالهم من خلال برنامج علمي ثري يحتوى على ٦ حلقات نقاش و٤ جلسات و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصه كونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكّن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية "فنتك" محليا ودوليا، كما أنه سيسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة العربية السعودية ويحتوي البرنامج العلمي على جلسة خاصة بوزارة العدل وورشة عمل مقدمه من لجنة الافلاس.

وسيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية "فنتك" واعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة.

وقد تم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

لمزيد من المعلومات زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر

http://www.saudilawconf.com

الخليج اونلاين
نبض الخليج العربي

رحّب المؤتمر السعودي للقانون، اليوم الخميس، بصحيفة «عاجل» الشريك الإعلامي للمؤتمر في دورته الثانية، التي ستعقد خلال الفترة من ٣ حتى ٥ نوفمبر المقبل، بمدينة الرياض.

وأوضح الحساب الرسمي للمؤتمر على موقع التواصل تويتر: «نرحب بصحيفة عاجل الإلكترونية شريكًا إعلاميًّا في المؤتمر السعودي للقانون».

يذكر أن الدورة الثانية من المؤتمر السعودي للقانون، تُعقَد من ٣ حتى ٥ نوفمبر ٢٠١٩ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة».

ويُعقد المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، و«فنتك» السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

ويهدف المؤتمر في دورته الثانية، إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية، واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات، وتسريع الابتكار في نظامها القانوني السعودي، وتمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

ويشارك في المؤتمر خبراء ومهنيون قانونيون محليون ودوليون من أصحاب الريادة في مجالهم، من خلال برنامج علمي ثريٍّ يحتوى على ست حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصة؛ لكونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية «فنتك» محليًّا ودوليًّا.

ويتضمن المؤتمر أيضًا ورش عمل عن التكنولوجيا المالية «فنتك» وإعداد عقودها، وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها، وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة، وتم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي، ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها، خاصةً التجارية.

لمزيد من المعلومات، زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر عبر الرابط

كانت هذه تفاصيل خبر المؤتمر السعودي للقانون يواصل تحضيراته.. والمنظمون يرحبون بشراكة «عاجل» لهذا اليوم نرجوا بأن نكون قد وفقنا بإعطائك التفاصيل والمعلومات الكامله ولمتابعة جميع أخبارنا يمكنك الإشتراك في نظام التنبيهات او في احد أنظمتنا المختلفة لتزويدك بكل ما هو جديد.

كما تَجْدَرُ الأشارة بأن الخبر الأصلي قد تم نشرة ومتواجد على صحيفة عاجل الإلكترونية وقد قام فريق التحرير في الخليج ٣٦٥ بالتاكد منه وربما تم التعديل علية وربما قد يكون تم نقله بالكامل اوالاقتباس منه ويمكنك قراءة ومتابعة مستجدات هذا الخبر من مصدره الاساسي.

البيان نيوز

نعرض لكم زوارنا أهم وأحدث الأخبار فى المقال الاتي:
المؤتمر السعودي للقانون يواصل تحضيراته.. والمنظمون يرحبون بشراكة «عاجل», اليوم الخميس ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ ١١:١٤ صباحاً

رحّب المؤتمر السعودي للقانون، اليوم الخميس، بصحيفة «عاجل» الشريك الإعلامي للمؤتمر في دورته الثانية، التي ستعقد خلال الفترة من ٣ حتى ٥ نوفمبر المقبل، بمدينة الرياض.

وأوضح الحساب الرسمي للمؤتمر على موقع التواصل تويتر: «نرحب بصحيفة عاجل الإلكترونية شريكًا إعلاميًّا في المؤتمر السعودي للقانون».

يذكر أن الدورة الثانية من المؤتمر السعودي للقانون، تُعقَد من ٣ حتى ٥ نوفمبر ٢٠١٩ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة».

ويُعقد المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، و«فنتك» السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي).

ويهدف المؤتمر في دورته الثانية، إلى مشاركة الخبراء في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها قطاع الملكية الفكرية والتكنولوجيا المالية، واستكشاف التطورات الحديثة بهذه القطاعات، وتسريع الابتكار في نظامها القانوني السعودي، وتمكين قادة المستقبل في هذا المجال.

ويشارك في المؤتمر خبراء ومهنيون قانونيون محليون ودوليون من أصحاب الريادة في مجالهم، من خلال برنامج علمي ثريٍّ يحتوى على ست حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل بمحاور متعددة ومواضيع متخصصة؛ لكونه المنصة الفريدة والأبرز التي تمكن الخبراء من تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية «فنتك» محليًّا ودوليًّا.

ويتضمن المؤتمر أيضًا ورش عمل عن التكنولوجيا المالية «فنتك» وإعداد عقودها، وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها، وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة، وتم تخصيص يوم لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي، ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها، خاصةً التجارية.

لمزيد من المعلومات، زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر عبر الرابط
www.saudilawconf.com

المؤتمر السعودي للقانون يواصل تحضيراته

تحت رعاية معالي وزير التجارة والإستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي يسر برهان المعرفة ولكسيس نكسس الأعلان عن انطلاق النسخة الثانية من المؤتمر السعودي للقانون الذي سيعقد في (٦-٨)ربيع الأول ١٤٤١هـ

(٣- ٥) نوفمبر ٢٠١٩م في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات في فندق أنتركونتيننتال بالرياض ويأتي المؤتمر بالشراكة الإستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة العدل والهيئة السعودية للملكية الفكرية والهيئة السعودية للمحاميين ولجنة الأفلاس والهيئة العامة للاستثمار (فنتك السعودية)إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي .

ويهدف هذا المؤتمر إلى تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية (فنتك)في المملكة وعالمياً والتحديات المتعلقة بها والتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المتخصصين القانونين في تطويرها في المملكة كما خصص يوم في المؤتمر لقادة المستقبل من الشباب القانونين حيث يشتمل هذا اليوم الحديث على اساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية.

كما سيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية وإعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس

أعلنت الشركة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون، برهان المعرفة ولكسيس نكسس، عن انتهاء الاستعدادات لإطلاق المؤتمر في دورته الثانية، خلال الفترة من ٣ حتى ٥ نوفمبر ٢٠١٩، بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض.

يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة العدل والهيئة السعودية للملكية الفكرية والهيئة السعودية للمحامين ولجنة الإفلاس والهيئة العامة للاستثمار، إضافة لفنتك السعودية «إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي»، برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، بمشاركة متحدثين وخبراء في مجال القانون محليين ودوليين.

ومن أهم المحاور التي سنُناقش خلال الدورة الثانية، هي: تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية «فنتك» في السعودية وعالميًا، والتحديات المتعلقة بها، والتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها، وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المختصين القانونين في تطويرها في المملكة، ويوم مخصص لقادة المستقبل القانونيين من الشباب السعودي ويشمل أساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية .

وسيتضمن البرنامج العلمي للمؤتمر في دورته الثانية ٦ حلقات نقاش تتمحور حول تركيز فنتك السعودية والنظام البيئي لتطوير فنتك والتمويل الجماعي والمكافآت من منظور ٣٦٠ درجة وأحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية (IP) وإنفاذ حماية الملكية الفكرية، وأهم تحديات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية .

شملت المواضيع الرئيسية للمؤتمر توزيع سياسات القانون في السعودية والتحديات المتعلقة للوصول إلى المعلومات في النظام القانوني الحديث، وآخر التطورات القانونية في المملكة، وكيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية، ودمج الشباب السعودي في قطاع الأعمال.

واشتمل البرنامج العلمي على ٤ جلسات تعقد فيها وزارة العدل جلسة حول التحول في وزارة العدل لعرض نمذجة الإجراءات القضائية وتطبيقات فنتك في صندوق النفقة، وكذلك تأهيل الكوادر العدلية ثم جلسة عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية، وكذلك جلسة بناء قادة المستقبل، (تعليم، تأهيل، تمكين)، وأيضًا جلسة عن التخصّص في المجال القانوني .

وخصصت اللجنة العلمية في البرنامج العلمي ٣٢ ورشة عمل متعددة المواضيع من أبرزها ورش عن التكنولوجيا المالية «فنتك» وإعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وورشة عمل مقدمة من وزارة العدل عن قواعد المصالحة وتأثيرها في بيئة العمل المستدامة وورشة عمل مقدمة من لجنة الإفلاس عن التأهيل القانوني في مجال الإفلاس وقوانين الإفلاس التي تحمي رواد الأعمال وتعزز في أخذ المخاطرة في الأفكار الخلاقة التي ستسهم في اقتصاد المملكة .

يعدّ المؤتمر السعودي للقانون الحدث الأبرز من نوعه في المنطقة وحقق نجاحًا كبيرًا في دورته الأولى، وقد استطاع تحقيق هدفه الرئيسي في أن يكون منصة للخبراء القانونيين عبر طرح خبراتهم وتجاربهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها القطاع القانوني، واستكشاف آخر التطورات الحديثة من خلال البرنامج العلمي للمؤتمر الذي احتوى على ٥ جلسات رئيسية و ١٥ ورشة عمل متوازية وقد شهد المؤتمر مشاركة أكثر من ١٦ دولة هي: السعودية، الإمارات، ألمانيا، باكستان، تركيا، جنوب إفريقيا، السودان، عمان، فرنسا، الكويت، لبنان، المملكة المتحدة، مصر، الهند، الولايات المتحدة، اليمن، وبمشاركة متحدثين من السعودية، الإمارات، ألمانيا، باكستان، فرنسا، الولايات المتحدة.

وبلغ عدد المشاركين ٧٥٦ مشاركا، والعارضون المشاركون في المعرض المصاحب للمؤتمر ٤٥ عارضًا، والمتحدثون ٢٦ متحدثًا والجهات الإعلامية المشاركة في تغطية ونقل الحدث ١٥ جهة إعلامية تمثّل قطاعات الإعلام كافة، وبنسبة ٦٠٪ من الذكور و٤٠٪ من الإناث، وقد كانت المشاركة من السعودية بنسبة ٩٤٪ و٦٪ من جنسيات أخرى .

تحت رعاية معالي وزير التجارة والإستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي يسر برهان المعرفة ولكسيس نكسس الأعلان عن انطلاق النسخة الثانية من المؤتمر السعودي للقانون الذي سيعقد في (٦-٨)ربيع الأول ١٤٤١هـ

(٣- ٥) نوفمبر ٢٠١٩م في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات في فندق أنتركونتيننتال بالرياض ويأتي المؤتمر بالشراكة الإستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة العدل والهيئة السعودية للملكية الفكرية والهيئة السعودية للمحاميين ولجنة الأفلاس والهيئة العامة للاستثمار (فنتك السعودية)إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي .
ويهدف هذا المؤتمر إلى تطوير القوانين المتعلقة بالتكنولوجيا المالية (فنتك)في المملكة وعالمياً والتحديات المتعلقة بها والتطورات القانونية والعملية في الملكية الفكرية في المملكة والتحديات المتعلقة بها وأهميتها للاقتصاد المحلي وكيفية تشجيع المتخصصين القانونين في تطويرها في المملكة كما خصص يوم في المؤتمر لقادة المستقبل من الشباب القانونين حيث يشتمل هذا اليوم الحديث على اساسيات مهنة القانون والتشريعات المتعلقة بها وخاصة التجارية
كما سيتضمن المؤتمر ورش عمل عن التكنولوجيا المالية وإعداد عقودها وأهم الممارسات العالمية في الملكية الفكرية بأقسامها وأهميتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وقوانين الإفلاس

أعلنت اللجنة العلمية للمؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية عن جلسات وورش عمل البرنامج العلمي للمؤتمر الذي تنطلق أعماله في مطلع نوفمبر المقبل برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي المنعقد في ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦-٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، المملكة العربية السعودية، يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، وفنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي) تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، وقد صرّحت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٦ حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل، وأوضحت اللجنة العلمية للمؤتمر بأن البرنامج راعى مواضيع ومحاور هامة تتناول عدداً من المحاور في فروع ومجالات الدراسات القانونية والأنظمة، من خلال الجلسات العلمية والأوراق المقدمة من قبل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات ومن كليات القانون والجهات ذات العلاقة. حلقة النقاش الأولى عن تركيز فنتك السعودية وأحدث التطورات في المملكة العربية السعودية، جاء المحور الأول فيها عن التعريف بمبادرة فنتك ثم مناقشة محور التراخيص التجريبية لفنتك، ثم الحوار حول أهم سياسات هيئة السوق المالية لقوانين التراخيص التجريبية، وكذلك مناقشة محور دور مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) في تطوير فنتك السعودية والإطار التنظيمي للحوسبة السحابية . وستأتي حلقة النقاش الثانية عن النظام البيئي لتطوير فنتك، وأول محاور هذه الحلقة عن التنظيمات وحل المنازعات لتمكين تطوير فنتك، ثم الأصول المشفّرة والاقتصاد الوطني-الاستقلالية، وأيضاً مناقشة محور استخدام الحكومة لسلسلة الكتل)تكنولوجيا البلوكشين (في وثائقها. تليها حلقة النقاش الثالثة حول التمويل الجماعي والمكافآت من منظور ٣٦٠ درجة، حيث يتزامن مع حلقة النقاش هذه ورشة عمل عن قواعد المصالحة وتأثيرها في بيئة العمل المستدامة (مقدمة من وزارة العدل(

حلقة النقاش الرابعة عن أحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية، يتم من خلال هذا الموضوع مناقشة إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وكذلك مناقشة الإطار القانوني والاتفاقيات والأنظمة الجديدة، والمحور الاخير في حلقة النقاش الرابعة عن حماية الملكية الفكرية والاستثمار الدولي .

تأتي حلقة النقاش الخامسة حول إنفاذ حماية الملكية الفكرية، حيث سيتم النقاش فيها حول حماية العلامات التجارية الشهيرة ،وكذلك سيسلط الضوء على مكافحة التزوير وأهم خطط مكافحته، وسيتم مناقشة محور التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف، ثم وجهة نظر محامي إنجليزي عن تحديد نزاعات الملكية الفكرية المرتبطة بالسعودية داخل وخارج الإقليم.

حلقة النقاش السادسة ستطرح أهم تحديات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، أول محور في حلقة النقاش الأسرار التجارية، ثم سيسلط الضوء على تحديات حماية الملكية الفكرية لاختراعات فنتك والذكاء الاصطناعي، وكذلك تحديات منشئي وأصحاب العلامة التجارية .

بالإضافة إلى ذلك ستعقد وزارة العدل جلسة حول التحول في وزارة العدل لعرض نمذجة الإجراءات القضائية وتطبيقات فنتك في صندوق النفقة، وكذلك تأهيل الكوادر العدلية.

كما خصصت اللجنة العلمية للمؤتمر اليوم الثالث لقادة المستقبل في المجال القانوني، حيث ستعقد ثلاث جلسات أولها عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية وسيكون الحوار حول دور القضاء في تمكين مهنة المحاماة وعن دور الإدارة العامة للمحاماة في التمكين للمهنة، والمحور الاخير في الجلسة لمناقشة محور مهنة المحاماة بين التحديات والتمكين.

وستأتي الجلسة الثانية عن بناء قادة المستقبل، تعليم، تأهيل، تمكين كما تأتي الجلستين الأولى والثانية بالتزامن مع ورشة عمل مقدمة من لجنة الإفلاس عن التأهيل القانوني في مجال الإفلاس .

الجلسة الثالثة عن التخصّص في المجال القانوني تبدأ الجلسة بمحور قانون الشركات الدولية يلي ذلك محور كيف تصبح محامي الملكية الفكرية، ثم النقاش حول القانون الدولي الإنساني أما المحور الأخير فهو عن كيفية بناء مهنة في التحكيم الدولي: رؤية ونصائح من ممارس دولي.

كما اعلنت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٣٢ ورشة عمل، تناقش مواضيع متخصصه مثل أسس فنتك، وتكنولوجيا البلوكشين ، ونظام الجرائم المعلوماتية ، والذكاء الاصطناعي، وعملة الإيثيروم، والملكية الفكرية، والتحكيم ومهارات الترافع والمنازعات الزكوية والضريبية، ومكافحة غسيل الأموال وقانون العلامات التجارية ، واتجاهات التكنولوجيا القانونية، وصناعة الفرص الوظيفية

بوابة الاحداث الاخبارية
www.alahdathnews.org
الاحداث نيوز

أعلنت اللجنة العلمية للمؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية عن جلسات وورش عمل البرنامج العلمي للمؤتمر الذي تنطلق أعماله في مطلع نوفمبر المقبل برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي المنعقد في ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦-٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، المملكة العربية السعودية، يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، وفنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي) تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، وقد صرّحت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٦ حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل، وأوضحت اللجنة العلمية للمؤتمر بأن البرنامج راعى مواضيع ومحاور هامة تتناول عدداً من المحاور في فروع ومجالات الدراسات القانونية والأنظمة، من خلال الجلسات العلمية والأوراق المقدمة من قبل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات ومن كليات القانون والجهات ذات العلاقة. حلقة النقاش الأولى عن تركيز فنتك السعودية وأحدث التطورات في المملكة العربية السعودية، جاء المحور الأول فيها عن التعريف بمبادرة فنتك ثم مناقشة محور التراخيص التجريبية لفنتك، ثم الحوار حول أهم سياسات هيئة السوق المالية لقوانين التراخيص التجريبية، وكذلك مناقشة محور دور مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) في تطوير فنتك السعودية والإطار التنظيمي للحوسبة السحابية . وستأتي حلقة النقاش الثانية عن النظام البيئي لتطوير فنتك، وأول محاور هذه الحلقة عن التنظيمات وحل المنازعات لتمكين تطوير فنتك، ثم الأصول المشفّرة والاقتصاد الوطني-الاستقلالية، وأيضاً مناقشة محور استخدام الحكومة لسلسلة الكتل)تكنولوجيا البلوكشين (في وثائقها. تليها حلقة النقاش الثالثة حول التمويل الجماعي والمكافآت من منظور ٣٦٠ درجة، حيث يتزامن مع حلقة النقاش هذه ورشة عمل عن قواعد المصالحة وتأثيرها في بيئة العمل المستدامة (مقدمة من وزارة العدل(

حلقة النقاش الرابعة عن أحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية، يتم من خلال هذا الموضوع مناقشة إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وكذلك مناقشة الإطار القانوني والاتفاقيات والأنظمة الجديدة، والمحور الاخير في حلقة النقاش الرابعة عن حماية الملكية الفكرية والاستثمار الدولي .

تأتي حلقة النقاش الخامسة حول إنفاذ حماية الملكية الفكرية، حيث سيتم النقاش فيها حول حماية العلامات التجارية الشهيرة ،وكذلك سيسلط الضوء على مكافحة التزوير وأهم خطط مكافحته، وسيتم مناقشة محور التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف، ثم وجهة نظر محامي إنجليزي عن تحديد نزاعات الملكية الفكرية المرتبطة بالسعودية داخل وخارج الإقليم.

حلقة النقاش السادسة ستطرح أهم تحديات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، أول محور في حلقة النقاش الأسرار التجارية، ثم سيسلط الضوء على تحديات حماية الملكية الفكرية لاختراعات فنتك والذكاء الاصطناعي، وكذلك تحديات منشئي وأصحاب العلامة التجارية . بالإضافة إلى ذلك ستعقد وزارة العدل جلسة حول التحول في وزارة العدل لعرض نمذجة الإجراءات القضائية وتطبيقات فنتك في صندوق النفقة، وكذلك تأهيل الكوادر العدلية.

كما خصصت اللجنة العلمية للمؤتمر اليوم الثالث لقادة المستقبل في المجال القانوني، حيث ستعقد ثلاث جلسات أولها عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية وسيكون الحوار حول دور القضاء في تمكين مهنة المحاماة وعن دور الإدارة العامة للمحاماة في التمكين للمهنة، والمحور الاخير في الجلسة لمناقشة محور مهنة المحاماة بين التحديات والتمكين.

وستأتي الجلسة الثانية عن بناء قادة المستقبل، تعليم، تأهيل، تمكين كما تأتي الجلستين الأولى والثانية بالتزامن مع ورشة عمل مقدمة من لجنة الإفلاس عن التأهيل القانوني في مجال الإفلاس .

الجلسة الثالثة عن التخصّص في المجال القانوني تبدأ الجلسة بمحور قانون الشركات الدولية يلي ذلك محور كيف تصبح محامي الملكية الفكرية، ثم النقاش حول القانون الدولي الإنساني أما المحور الأخير فهو عن كيفية بناء مهنة في التحكيم الدولي: رؤية ونصائح من ممارس دولي. كما اعلنت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٣٢ ورشة عمل، تناقش مواضيع متخصصه مثل أسس فنتك، وتكنولوجيا البلوكشين ، ونظام الجرائم المعلوماتية ، والذكاء الاصطناعي، وعملة الإيثيروم، والملكية الفكرية، والتحكيم ومهارات الترافع والمنازعات الزكوية والضريبية، ومكافحة غسيل الأموال وقانون العلامات التجارية ، واتجاهات التكنولوجيا القانونية، وصناعة الفرص الوظيفية

للاطلاع على البرنامج العلمي زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر www.saudilawconf.com

بوابة الاحداث الاخبارية
www.alahdathnews.org
الاحداث نيوز

أعلنت اللجنة العلمية للمؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية عن جلسات وورش عمل البرنامج العلمي للمؤتمر الذي تنطلق أعماله في مطلع نوفمبر المقبل برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي المنعقد في ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦-٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، المملكة العربية السعودية، يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، وفنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي) تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، وقد صرّحت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٦ حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل، وأوضحت اللجنة العلمية للمؤتمر بأن البرنامج راعى مواضيع ومحاور هامة تتناول عدداً من المحاور في فروع ومجالات الدراسات القانونية والأنظمة، من خلال الجلسات العلمية والأوراق المقدمة من قبل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات ومن كليات القانون والجهات ذات العلاقة. حلقة النقاش الأولى عن تركيز فنتك السعودية وأحدث التطورات في المملكة العربية السعودية، جاء المحور الأول فيها عن التعريف بمبادرة فنتك ثم مناقشة محور التراخيص التجريبية لفنتك، ثم الحوار حول أهم سياسات هيئة السوق المالية لقوانين التراخيص التجريبية، وكذلك مناقشة محور دور مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) في تطوير فنتك السعودية والإطار التنظيمي للحوسبة السحابية . وستأتي حلقة النقاش الثانية عن النظام البيئي لتطوير فنتك، وأول محاور هذه الحلقة عن التنظيمات وحل المنازعات لتمكين تطوير فنتك، ثم الأصول المشفّرة والاقتصاد الوطني-الاستقلالية، وأيضاً مناقشة محور استخدام الحكومة لسلسلة الكتل)تكنولوجيا البلوكشين (في وثائقها. تليها حلقة النقاش الثالثة حول التمويل الجماعي والمكافآت من منظور ٣٦٠ درجة، حيث يتزامن مع حلقة النقاش هذه ورشة عمل عن قواعد المصالحة وتأثيرها في بيئة العمل المستدامة (مقدمة من وزارة العدل(

حلقة النقاش الرابعة عن أحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية، يتم من خلال هذا الموضوع مناقشة إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وكذلك مناقشة الإطار القانوني والاتفاقيات والأنظمة الجديدة، والمحور الاخير في حلقة النقاش الرابعة عن حماية الملكية الفكرية والاستثمار الدولي .

تأتي حلقة النقاش الخامسة حول إنفاذ حماية الملكية الفكرية، حيث سيتم النقاش فيها حول حماية العلامات التجارية الشهيرة ،وكذلك سيسلط الضوء على مكافحة التزوير وأهم خطط مكافحته، وسيتم مناقشة محور التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف، ثم وجهة نظر محامي إنجليزي عن تحديد نزاعات الملكية الفكرية المرتبطة بالسعودية داخل وخارج الإقليم.

حلقة النقاش السادسة ستطرح أهم تحديات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، أول محور في حلقة النقاش الأسرار التجارية، ثم سيسلط الضوء على تحديات حماية الملكية الفكرية لاختراعات فنتك والذكاء الاصطناعي، وكذلك تحديات منشئي وأصحاب العلامة التجارية . بالإضافة إلى ذلك ستعقد وزارة العدل جلسة حول التحول في وزارة العدل لعرض نمذجة الإجراءات القضائية وتطبيقات فنتك في صندوق النفقة، وكذلك تأهيل الكوادر العدلية.

كما خصصت اللجنة العلمية للمؤتمر اليوم الثالث لقادة المستقبل في المجال القانوني، حيث ستعقد ثلاث جلسات أولها عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية وسيكون الحوار حول دور القضاء في تمكين مهنة المحاماة وعن دور الإدارة العامة للمحاماة في التمكين للمهنة، والمحور الاخير في الجلسة لمناقشة محور مهنة المحاماة بين التحديات والتمكين.

وستأتي الجلسة الثانية عن بناء قادة المستقبل، تعليم، تأهيل، تمكين كما تأتي الجلستين الأولى والثانية بالتزامن مع ورشة عمل مقدمة من لجنة الإفلاس عن التأهيل القانوني في مجال الإفلاس .

الجلسة الثالثة عن التخصّص في المجال القانوني تبدأ الجلسة بمحور قانون الشركات الدولية يلي ذلك محور كيف تصبح محامي الملكية الفكرية، ثم النقاش حول القانون الدولي الإنساني أما المحور الأخير فهو عن كيفية بناء مهنة في التحكيم الدولي: رؤية ونصائح من ممارس دولي. كما اعلنت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٣٢ ورشة عمل، تناقش مواضيع متخصصه مثل أسس فنتك، وتكنولوجيا البلوكشين ، ونظام الجرائم المعلوماتية ، والذكاء الاصطناعي، وعملة الإيثيروم، والملكية الفكرية، والتحكيم ومهارات الترافع والمنازعات الزكوية والضريبية، ومكافحة غسيل الأموال وقانون العلامات التجارية ، واتجاهات التكنولوجيا القانونية، وصناعة الفرص الوظيفية

للاطلاع على البرنامج العلمي زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر www.saudilawconf.com

أعلنت اللجنة العلمية للمؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية عن جلسات وورش عمل البرنامج العلمي للمؤتمر الذي تنطلق أعماله في مطلع نوفمبر المقبل برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي المنعقد في ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦-٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، المملكة العربية السعودية، يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، وفنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي) تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، وقد صرّحت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٦ حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل، وأوضحت اللجنة العلمية للمؤتمر بأن البرنامج راعى مواضيع ومحاور هامة تتناول عدداً من المحاور في فروع ومجالات الدراسات القانونية والأنظمة، من خلال الجلسات العلمية والأوراق المقدمة من قبل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات ومن كليات القانون والجهات ذات العلاقة. حلقة النقاش الأولى عن تركيز فنتك السعودية وأحدث التطورات في المملكة العربية السعودية، جاء المحور الأول فيها عن التعريف بمبادرة فنتك ثم مناقشة محور التراخيص التجريبية لفنتك، ثم الحوار حول أهم سياسات هيئة السوق المالية لقوانين التراخيص التجريبية، وكذلك مناقشة محور دور مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) في تطوير فنتك السعودية والإطار التنظيمي للحوسبة السحابية . وستأتي حلقة النقاش الثانية عن النظام البيئي لتطوير فنتك، وأول محاور هذه الحلقة عن التنظيمات وحل المنازعات لتمكين تطوير فنتك، ثم الأصول المشفّرة والاقتصاد الوطني-الاستقلالية، وأيضاً مناقشة محور استخدام الحكومة لسلسلة الكتل)تكنولوجيا البلوكشين (في وثائقها.تليها حلقة النقاش الثالثة حول التمويل الجماعي والمكافآت من منظور ٣٦٠ درجة، حيث يتزامن مع حلقة النقاش هذه ورشة عمل عن قواعد المصالحة وتأثيرها في بيئة العمل المستدامة (مقدمة من وزارة العدل(

حلقة النقاش الرابعة عن أحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية، يتم من خلال هذا الموضوع مناقشة إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وكذلك مناقشة الإطار القانوني والاتفاقيات والأنظمة الجديدة، والمحور الاخير في حلقة النقاش الرابعة عن حماية الملكية الفكرية والاستثمار الدولي .

تأتي حلقة النقاش الخامسة حول إنفاذ حماية الملكية الفكرية، حيث سيتم النقاش فيها حول حماية العلامات التجارية الشهيرة ،وكذلك سيسلط الضوء على مكافحة التزوير وأهم خطط مكافحته، وسيتم مناقشة محور التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف، ثم وجهة نظر محامي إنجليزي عن تحديد نزاعات الملكية الفكرية المرتبطة بالسعودية داخل وخارج الإقليم.

حلقة النقاش السادسة ستطرح أهم تحديات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، أول محور في حلقة النقاش الأسرار التجارية، ثم سيسلط الضوء على تحديات حماية الملكية الفكرية لاختراعات فنتك والذكاء الاصطناعي، وكذلك تحديات منشئي وأصحاب العلامة التجارية . بالإضافة إلى ذلك ستعقد وزارة العدل جلسة حول التحول في وزارة العدل لعرض نمذجة الإجراءات القضائية وتطبيقات فنتك في صندوق النفقة، وكذلك تأهيل الكوادر العدلية.

كما خصصت اللجنة العلمية للمؤتمر اليوم الثالث لقادة المستقبل في المجال القانوني، حيث ستعقد ثلاث جلسات أولها عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية وسيكون الحوار حول دور القضاء في تمكين مهنة المحاماة وعن دور الإدارة العامة للمحاماة في التمكين للمهنة، والمحور الاخير في الجلسة لمناقشة محور مهنة المحاماة بين التحديات والتمكين.

وستأتي الجلسة الثانية عن بناء قادة المستقبل، تعليم، تأهيل، تمكين كما تأتي الجلستين الأولى والثانية بالتزامن مع ورشة عمل مقدمة من لجنة الإفلاس عن التأهيل القانوني في مجال الإفلاس .

الجلسة الثالثة عن التخصّص في المجال القانوني تبدأ الجلسة بمحور قانون الشركات الدولية يلي ذلك محور كيف تصبح محامي الملكية الفكرية، ثم النقاش حول القانون الدولي الإنساني أما المحور الأخير فهو عن كيفية بناء مهنة في التحكيم الدولي: رؤية ونصائح من ممارس دولي.

كما اعلنت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٣٢ ورشة عمل، تناقش مواضيع متخصصه مثل أسس فنتك، وتكنولوجيا البلوكشين ، ونظام الجرائم المعلوماتية ، والذكاء الاصطناعي، وعملة الإيثيروم، والملكية الفكرية، والتحكيم ومهارات الترافع والمنازعات الزكوية والضريبية، ومكافحة غسيل الأموال وقانون العلامات التجارية ، واتجاهات التكنولوجيا القانونية، وصناعة الفرص الوظيفية

للاطلاع على البرنامج العلمي زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر www.saudilawconf.com

أعلنت اللجنة العلمية للمؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية عن جلسات وورش عمل البرنامج العلمي للمؤتمر الذي تنطلق أعماله في مطلع نوفمبر المقبل برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي المنعقد في ٣ – ٥ نوفمبر ٢٠١٩ الموافق ٦-٨ ربيع الأول ١٤٤١ في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال الرياض، المملكة العربية السعودية، يأتي المؤتمر بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئة السعودية للمحامين، ولجنة الإفلاس، والهيئة العامة للاستثمار، وفنتك السعودية (إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي) تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، وقد صرّحت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٦ حلقات نقاش، و٤ جلسات، و٣٢ ورشة عمل، وأوضحت اللجنة العلمية للمؤتمر بأن البرنامج راعى مواضيع ومحاور هامة تتناول عدداً من المحاور في فروع ومجالات الدراسات القانونية والأنظمة، من خلال الجلسات العلمية والأوراق المقدمة من قبل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات ومن كليات القانون والجهات ذات العلاقة. حلقة النقاش الأولى عن تركيز فنتك السعودية وأحدث التطورات في المملكة العربية السعودية، جاء المحور الأول فيها عن التعريف بمبادرة فنتك ثم مناقشة محور التراخيص التجريبية لفنتك، ثم الحوار حول أهم سياسات هيئة السوق المالية لقوانين التراخيص التجريبية، وكذلك مناقشة محور دور مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) في تطوير فنتك السعودية والإطار التنظيمي للحوسبة السحابية . وستأتي حلقة النقاش الثانية عن النظام البيئي لتطوير فنتك، وأول محاور هذه الحلقة عن التنظيمات وحل المنازعات لتمكين تطوير فنتك، ثم الأصول المشفّرة والاقتصاد الوطني-الاستقلالية، وأيضاً مناقشة محور استخدام الحكومة لسلسلة الكتل)تكنولوجيا البلوكشين (في وثائقها.تليها حلقة النقاش الثالثة حول التمويل الجماعي والمكافآت من منظور ٣٦٠ درجة، حيث يتزامن مع حلقة النقاش هذه ورشة عمل عن قواعد المصالحة وتأثيرها في بيئة العمل المستدامة (مقدمة من وزارة العدل(

حلقة النقاش الرابعة عن أحدث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية، يتم من خلال هذا الموضوع مناقشة إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وكذلك مناقشة الإطار القانوني والاتفاقيات والأنظمة الجديدة، والمحور الاخير في حلقة النقاش الرابعة عن حماية الملكية الفكرية والاستثمار الدولي .

تأتي حلقة النقاش الخامسة حول إنفاذ حماية الملكية الفكرية، حيث سيتم النقاش فيها حول حماية العلامات التجارية الشهيرة ،وكذلك سيسلط الضوء على مكافحة التزوير وأهم خطط مكافحته، وسيتم مناقشة محور التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف، ثم وجهة نظر محامي إنجليزي عن تحديد نزاعات الملكية الفكرية المرتبطة بالسعودية داخل وخارج الإقليم.

حلقة النقاش السادسة ستطرح أهم تحديات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، أول محور في حلقة النقاش الأسرار التجارية، ثم سيسلط الضوء على تحديات حماية الملكية الفكرية لاختراعات فنتك والذكاء الاصطناعي، وكذلك تحديات منشئي وأصحاب العلامة التجارية . بالإضافة إلى ذلك ستعقد وزارة العدل جلسة حول التحول في وزارة العدل لعرض نمذجة الإجراءات القضائية وتطبيقات فنتك في صندوق النفقة، وكذلك تأهيل الكوادر العدلية.

كما خصصت اللجنة العلمية للمؤتمر اليوم الثالث لقادة المستقبل في المجال القانوني، حيث ستعقد ثلاث جلسات أولها عن دور الهيئة السعودية للمحامين في تمكين المهن القانونية وسيكون الحوار حول دور القضاء في تمكين مهنة المحاماة وعن دور الإدارة العامة للمحاماة في التمكين للمهنة، والمحور الاخير في الجلسة لمناقشة محور مهنة المحاماة بين التحديات والتمكين.

وستأتي الجلسة الثانية عن بناء قادة المستقبل، تعليم، تأهيل، تمكين كما تأتي الجلستين الأولى والثانية بالتزامن مع ورشة عمل مقدمة من لجنة الإفلاس عن التأهيل القانوني في مجال الإفلاس .

الجلسة الثالثة عن التخصّص في المجال القانوني تبدأ الجلسة بمحور قانون الشركات الدولية يلي ذلك محور كيف تصبح محامي الملكية الفكرية، ثم النقاش حول القانون الدولي الإنساني أما المحور الأخير فهو عن كيفية بناء مهنة في التحكيم الدولي: رؤية ونصائح من ممارس دولي.

كما اعلنت اللجنة العلمية أن البرنامج يحتوي على ٣٢ ورشة عمل، تناقش مواضيع متخصصه مثل أسس فنتك، وتكنولوجيا البلوكشين ، ونظام الجرائم المعلوماتية ، والذكاء الاصطناعي، وعملة الإيثيروم، والملكية الفكرية، والتحكيم ومهارات الترافع والمنازعات الزكوية والضريبية، ومكافحة غسيل الأموال وقانون العلامات التجارية ، واتجاهات التكنولوجيا القانونية، وصناعة الفرص الوظيفية

للاطلاع على البرنامج العلمي زيارة الموقع الرسمي للمؤتمر www.saudilawconf.com

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.
وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.
وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.
وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.
ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

انطلاق فعاليات المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية

كتب : محمد محسن السهيمي

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .

ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.

وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.

ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

كلمة العرب
جريدة إخبارية ترصد الأخبار على مدار ٢٤ ساعة

انطلاق فعاليات المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية

كتب : محمد محسن السهيمي

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .

ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات

جريدة الرأى العام المصرى

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.
وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.
وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.
ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

كتب : محمد محسن السهيمي

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة»، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.
وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.
وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.
وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.
ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

BARQ
صحيفة برق للنشر الإلكتروني
BARQ NEWS

انطلقت، اليوم الأحد، فعاليات الدورة الثانية للمؤتمر السعودي للقانون، برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة.

وأكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان، على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

وأوضحت "الأميرة هالة" أن اللجنة العلمية ركزت عند إعداد محاور المؤتمر على موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل إبداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة، وأضافت أن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن المملكة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

التكنولوجيا المالية
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية، وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها، كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.

وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

بيئة تشريعية
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.
وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.
وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.
وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.
ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.
وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.
وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.
وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.
ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .

ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.

وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.

ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك.

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة»، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.
وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون *بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.
وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.
وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.
*ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.
وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.
وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.
وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.
ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, وعدّته أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية.

جاء ذلك خلال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية, الذي انطلقت فعالياته اليوم ويستمر حتى يوم الثلاثاء , برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, وبحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة.

وأوضحت سمو الأميره هالة بنت خالد أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين : الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل إبداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة، مضيفة أن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهداً في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية، وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها، بينما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.

فيما تناقش حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر, نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, وتتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسة منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، وآليات مكافحة غسيل الأموال.

ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

وبينت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تسهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت سموها أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في المملكة يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلاً عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الأساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, وعدّته أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية.

جاء ذلك خلال المؤتمر السعودي للقانون في دورته الثانية, الذي انطلقت فعالياته اليوم ويستمر حتى يوم الثلاثاء , برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, وبحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة.

وأوضحت سمو الأميره هالة بنت خالد أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين : الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل إبداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة، مضيفة أن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهداً في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية، وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها، بينما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.

فيما تناقش حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر, نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, وتتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسة منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، وآليات مكافحة غسيل الأموال.

ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

وبينت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تسهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت سموها أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في المملكة يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلاً عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الأساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

انطلقت فعاليات الدورة الثانية من المؤتمر السعودي للقانون، برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي ويستمر حتى الثلاثاء، حضره خبراء ومختصون في القانون من دول عدة.

وقالت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان، إن اللجنة العلمية ركزت عند إعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل إبداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكه.

وأوضحت أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة، التي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

وأضافت، أن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدًا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها، وفقًا لأفضل الممارسات العالمية.

ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول، التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH ، وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية. وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها، كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة، أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.

وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر؛ لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية وحماية العلامات التجارية الشهرية، فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية، منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعّال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، وآليات مكافحة غسل الأموال، ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

وبيَّنت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان، أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تسهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية، من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الإلكترونية، وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ، وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت الأميرة هالة، أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر، أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانات، فإن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الإلكتروني، فضلاً عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

وأوضحت أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالإنترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلاً عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة، خاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة؛ لسرقة البيانات المخزنة أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.

صحيفة التحلية
نبض القراء بكل تفاعلاته
freeswcc.com

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .

ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.

وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.

وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.

وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.

ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان ، أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة، وعدّته أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية.

جاء ذلك خلال المؤتمر في دورته الثانية الذي انطلقت فعالياته أمس، برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي وبحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة.

وأوضحت الأميرة هالة ، أن اللجنة العلمية ركزت عند إعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل إبداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكه، مضيفة أن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية.
https://www.alwatan.com.sa/article/١٠٢٧١٣٠/

الاقتصادية

أكد خالد الحسن مدير إدارة تطوير السياسات في هيئة السوق المالية، أن عدد الشركات التي تقدمت على برامج قطاع التمويل الجماعي بلغت ٤٠ شركة، في حين حصلت ست منها على تصاريح للعمل في القطاع.

وقال الحسن خلال فعاليات المؤتمر السعودي للقانون في الرياض أمس، إن الشركات التي تحصلت على تراخيص هي سعودية، منها شركتان تقدم خدمات «المستشار الآلي» الذي يهدف إلى إدارة الأصول بطريقة آلية.

وأضاف، «خلال ٢٠١٨ فتحت الهيئة باب التقديم للحصول على ترخيص التقنية المالية وبالتالي تم الترخيص لشركتين في التقنية المالية لتقديم التمويل الجماعي».

من جهتها، قالت نجود المليك مديرة «فنتك» السعودية، «نسعى في فنتك لإيجاد شراكات استراتيجية ونشر ثقافة تقنيات المال وتعزيز ريادة المملكة في هذا المجال وتحويلها إلى وجهة ابتكار بالتقنية المالية».

وأكدت المليك، أن «فنتك» تسعى إلى تأسيس فهم شامل للتقنية المالية على مستوى المملكة ودعم تطوير المنشآت الصغيرة والناشئة المختصة في المجال ذاته وإنشاء منتجات وخدمات التقنية المالية لدعم هذا القطاع في جميع أنحاء المملكة.

وأشارت إلى أنه على البنوك استغلال التقنية لطرح منتجاتها، والتعريف بالفرص الموجودة وتقديم الحلول المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الادخار من ٢ إلى ١٠ في المائة.

بدوره، كشف محسن الزهراني نائب الرئيس للاستراتيجية والتميز للمدفوعات السعودية، أن الجهات الحكومية في المملكة بدأت النظر في التطبيقات المناسبة لاستخدام تقنية البلوكشين الرقمية، لافتا إلى أنه خلال فترة تراوح بين عامين وثلاثة أعوام سيكون هناك تحول كبير في استخدام تقنية البلوكشين، تليها زيادة في عدد استخدام الأصول المشفرة. وأوضح على هامش المؤتمر السعودي للقانون أن هناك بنوكا مركزية، قد أجرت عديدا من التجارب على إمكانية إصدار عملات رقمية، إضافة إلى أن هناك دراسات أجريت فيما يتعلق بالأصول الرقمية.

وفي بيان صحافي ذكرت الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة، وعدته أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية.

وأوضحت أن اللجنة العلمية ركزت عند إعداد محاور المؤتمر على موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل إبداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة، مبينة أن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الإنسان.

الاقتصادية

قال عبدالملك السعيد، مدير عام صندوق النفقة، إن الصندوق يقوم بصرف النفقات للمطلقات والمتزوجات المستحقات للنفقة، في حين يتم بالتعاون مع محكمة التنفيذ مطالبة الزوج أو المطلق بسداد قيمة النفقات المصروفة.

وأوضح خلال فعاليات المؤتمر السعودي للقانون أن الصندوق أسهم في تسهيل الإجراءات الحقوقية للمطلقات والمتزوجات المستحقات للنفقة، وسرعة إنجاز دعاويهم القضائية وإسهامها في إيصال النفقة للزوجة في وقتها المحدد.

وناقش عدد من مسؤولي وزارة العدل، آخر مستجدات التحول الرقمي في الوزارة، والأهداف التقنية التي تعتزم الوزارة استخدامها ضمن مستهدفات المملكة في التحول الوطني ٢٠٢٠ و»رؤية المملكة ٢٠٣٠»، ودور التحول في تقليص كفاءة الإنفاق وتقليص الوقت الزمني وتحقيق أهداف الوزارة في وتيرة سريعة.

كما ناقشت الجلسة آخر ما توصلت إليه الوزارة، فيما يتعلق بالأنظمة والتشريعات النظامية، والإنجازات التي حققتها الوزارة في ظل «رؤية ٢٠٣٠»، وفتح مجال النقاش والتساؤلات بحضور عدد من المشاركين والخبراء والمهتمين والمختصين في الشأن القانوني.

واستعرض إبراهيم الهويمل، رئيس محكمة الأحوال الشخصية، ما قامت به الوزارة من دراسة بعض الدعاوى القضائية وربطها الإلكتروني مع بعض الجهات داخل وزارة العدل، إضافة إلى استخدام التقنية في رسائل تسلم التبليغ، وإنشاء منصات تقنية بهدف تسهيل الإجراءات، وإجراء الوزارة ربطا إلكترونيا مع الجهات الحكومية الأخرى.

وتحدث عما يسمى بـ»نمذجة الإجراءات القضائية» المعنية في بناء مصدر معرفي إجرائي لكل متطلبات مراحل التقاضي يسهم في تسريع الإجراءات القضائية ورفع جودتها وتوحيد مصادرها وتوفير مخزون علمي داعم للقضاة والباحثين.

واستؤنفت لليوم الثاني على التوالي فعاليات المؤتمر السعودي للقانون بحلقة نقاش حول أحداث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية.

وبدأت الحلقة بعرض الدكتور عبدالعزيز السويلم، الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للملكية الفكرية لأبرز ما توصلت له هيئة الملكية الفكرية من إنجازات وكيف يمكن أن تعظيم تلك الإنجازات القيمة غير الملموسة للمنتجات، وذكر مثال لشركات أمريكية وعالمية كبرى كانت القيمة غير الملموسة لديها في ستينيات القرن الماضي لا تتجاوز ١٠ في المائة في حين سجلت العام الماضي أكثر من ٨٧ في المائة.

وشدد السويلم على أن الهيئة السعودية للملكية الفكرية تعمل على تحسين تشريعاتها وتقوم دائما بدور وسط بين ملاك الحقوق والمستفيدين منها، وأن ذلك من شأنه أن يوجد سوقا جاذبة.

الخليج اونلاين
نبض الخليج العربي

استؤنفت لليوم الثاني على التوالي فعاليات المؤتمر السعودي للقانون , بحلقة نقاش حول أحداث التطورات السعودية في مجال الملكية الفكرية شارك فيها كل من الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للملكية الفكرية الدكتور عبدالعزيز السويلم والمحامي نضال كدسة وكبير المستشارين في الهيئة العامة للاستثمار محمد منيف الوشطان.

وبدأت الحلقة بعرض الدكتور السويلم لأبرز ما توصلت له هيئة الملكية الفكرية من إنجازات وكيف يمكن أن نعظم تلك الإنجازات القيمة غير الملموسة للمنتجات، وذكر مثال لشركات أمريكية وعالمية كبرى كانت القيمة غير الملموسة لديها في ستينيات القرن الماضي لا تتجاوز ١٠٪ في حين سجلت العام الماضي أكثر من ٨٧٪ .

وشدد السويلم على أن الهيئة السعودية للملكية الفكرية تعمل على تحسين تشريعاتها وتقوم دائما بدور وسط بين ملاك الحقوق والمستفيدين منها، وأن ذلك من شأنه أن يخلق سوق جاذبة.

شارك في الحوار كبير المستشارين القانونين في هيئة الاستثمار محمد منيف الوشطان استعرض فيها نظام الاستثمار الأجنبي وما شمله من تعديلات خاصة بموضوع حلقة النقاش، مثل وثيقة المبادئ لسياسة الاستثمار التي تضمن المساواة بين السعودي والأجنبي ومشروع مقترح ورد فيه حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى تقديم الوشطان توصيات ومقترحات أبرزها إنشاء مركز وساطة في الملكية الفكرية .

فيما قدم المتحدث الثالث المحامي نضال كدسة في كلمته العديد من الأسئلة والانتقادات للهيئة السعودية للملكية الفكرية أبرزها مطالبته بأن تتحول لائحة المعلومات التجارية السرية إلى قانون، وأن يكون هناك دعم أكبر من الهيئة للملكية الفكرية وختم حديثه بأن لا قيمة للاستثمارات من دون حماية للملكية الفكرية .

وقد خصصت اللجنة العلمية جلسة لوزارة العدل عن التحول في وزارة العدل ناقشت الجلسة آخر مستجدات التحول الرقمي في وزارة العدل، والأهداف التقنية التي تعتزم الوزارة استخدامها ضمن مستهدفات المملكة في التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠، ودور التحول في تقليص كفاءة الإنفاق وتقليص الوقت الزمني وتحقيق أهداف الوزارة في وتيرة سريعة .

كما ناقشت الجلسة آخر ما توصلت إلية الوزارة فيما يتعلق بالأنظمة والتشريعات النظامية، والإنجازات التي حققتها الوزارة في ظل رؤية ٢٠٣٠، وفتح مجال النقاش والأسئلة بحضور عدد من المشاركين والخبراء والمهتمين والمختصين في الشأن القانوني .

وشارك في الجلسة التي أدارها صقر القرني مدير إدارة التغيير والتواصل في وزارة العدل، فضيلة الشيخ إبراهيم الهويمل رئيس محكمة الأحوال الشخصية، وعبدالملك السعيد المدير العام لصندوق النفقة، وعبدالرحمن الدريهم المشرف العام على محفظة الموارد البشرية في وزارة العدل .

واستعرض الشيخ إبراهيم الهويمل، ما قامت به الوزارة من دراسة بعض الدعاوى القضائية وربطها الإلكترونية مع بعض الجهات داخل وزارة العدل، إضافة إلى استخدام التقنية في رسائل استلام التبليغ، وإنشاء منصات تقنية بهدف تسهيل الإجراءات، وإجراء الوزارة ربطًا إلكترونيًا مع الجهات الحكومية الأخرى.

كما تحدث الشيخ إبراهيم الهويمل عن ما يسمى بـ «نمذجة الإجراءات القضائية» المعنية في بناء مصدر معرفي إجرائي لجميع متطلبات مراحل التقاضي يسهم في تسريع الإجراءات القضائية ورفع جودتها وتوحيد مصادرها وتوفير مخزون علمي داعم للقضاة والباحثين .

من جهته تحدث عبدالملك السعيد عن العمليات المالية في «صندوق النفقة» ومدى إسهام الصندوق في تسهيل الإجراءات الحقوقية للمطلقات والمتزوجات المستحقات للنفقة، وسرعة إنجاز دعاويهم القضائية وإسهامها في إيصال النفقة للزوجة في وقتها المحدد .

في حين قال عبدالرحمن الدريهم، أن المشاريع التقنية والتحول الرقمي بوزارة العدل ما زالت مستمرة، إذ تهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه، إضافة إلى سعي الوزارة في استقطاب الكفاءات وخريجي تخصص القانون على وظائف في الوزارة بعدد يصل إلى ٤٠٠٠ وظيفة منها ١٥٠٠ وظيفة للنساء ، مؤكدا أن الوزارة تسعى إلى تمكين المرأة في وزارة العدل والعمل في قطاع القضاء سواء كمحامية أو كاتبة عدل

صحيفة وادي قديد
Godaidnews

أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان على أن حماية الملكية الفكرية أحد أهم أهداف المملكة, والتي تعتبره أحد حقوق الإنسان وتسعى إلى تقديم أفضل الممارسات العالمية .

المؤتمر الذي انطلقت فعالياته اليوم برعاية وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي, ويستمر حتى يوم الثلاثاء بحضور خبراء ومختصين في القانون من دول عدة, وأوضحت رئيسةاللجنة المنظمة الأميرة هالة أن اللجنة العلمية ركزت عند أعداد محاور المؤتمر في موضوعين أساسيين: الأول حماية الملكية الفكرية، وهو موضوع يصاحب كل ابداع فكري يحميه ويدافع عنه، ولا يسمح بانتهاكة"، وأضافت إن حماية الملكية الفكرية من ضمن حقوق الانسان، مشيرة إلى أن الدولة لا تألو جهدا في تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، إضافة إلى دعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقا لأفضل الممارسات العالمية .
ويناقش المختصون في جلسات المؤتمر في اليوم الأول التكنولوجيا المالية المعروفة باسم FINTECH وموضوعاتها الفرعية من النظام البيئي لتلك التقنية . وأبرز المستجدات والتشريعات والقوانين المنظمة لها. كما تعقد العديد من حلقات النقاش وورش العمل في مواضيع عدة أهمها مناقشة نظام الجرائم المعلوماتية وإدارة الملكية الفكرية وصياغة بند فض المنازعات.
وتمتد حلقات النقاش القانونية في ثاني وثالث أيام المؤتمر لمناقشة نمذجة الإجراءات القانونية زحماية العلامات التجارية الشهرية, فيما تتمحور ورش عمل اليوم الأخير من المؤتمر السعودي للقانون على عشرة عناوين رئيسية منها التحديات التي تواجه التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية والمنازعات الزكوية والضريبية، واليات مكافحة غسيل الأموال ويختتم المؤتمر جلساته بورشة عمل على صناعة الفرص الوظيفية في سوق الأعمال القانونية.
وبينت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان أن أهمية عقد مثل هذا المؤتمر تكمن في أن يخرج المختصون بتوصيات فاعلة وخطط تساهم في أن تساعد المشرعين في إعداد بيئة تشريعية من خلال استخدام الضوابط التقنية في ضمان في الإمتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الالكترونية وتوفير آليات تتسم بسهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل التكلفة للمدفوعات.
وأضافت الأميرة هالة أثناء كلمة ألقتها في المؤتمر أن الأنظمة في السعودية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة العمليات المالية الحكومية عبر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وأهمها محاربة الفساد المالي وانتشار الرشوة، ولأهمية إطلاق تلك الإمكانيات، فأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الإصلاحيات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستفيدين والأمن الالكتروني، فضلا عن تحسن بيئة الأعمال والبنية الاساسية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.
وأوضحت، أن التقدم السريع المتسارع في التقنية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة والاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف ذكية وأجهزة حوسبة شخصية وغيرها، فضلا عن الاعتماد على منصات الحوسبة السحابية في حفظ المعلومات وتداولها، وفتح أبوابها لأخطار وقضايا لم تكن متوقعة وخاصة ما تتعرض له اليوم تلك الحوسبة السحابية من تهديدات أمنية وهجمات سيبرانية مكثفة لسرقة البيانات المخزن أو السيطرة عليها أو تعطيل خدماتها.
ثم بعد ذلك اعلنت الأميرة هالة بدء المؤتمر بالجلسة الأولى التي تتمحور حول أسس فنتك .